صوت النساء

7 April NO 329

٧ نيسان العدد ٣٢٩

صحيفة شهرية تعنى بقضايا المجتمع

2011

معاً من أجل التحرير... معاً من أجل بناء الوطن

"تلتزم السلطة الفلسطينية بالاعتراف بأهمية عمل المرأة الريفية، والاعتراف بمساهمتها في رفاهية اسرتها الاقتصاد الوطني، وضمان مشاركتها في اعداد وتنمية التخطيط الانمائي، واتخاذ كافة التدابير اللازمة لتنمية قدراتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. "

وثيقة حقوق المرأة/باب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، رقم (٦)

بازار الصناعات اليدوية النسوي» انا أنتج ...أنا أتعلم»

سيدات يعرضن إبداعاتهن ويروين قصص نجاحهن

صوتنا

آذار النشاط والآمال

زارنا آذار هذا العام، ووجد الأجواء مليئة بالآمال والهمم. فهدية عيد المرأة لهذا العام، هو التحرك الشعبي الشبابي الذي انطلق بتاريخ ٢٠١١/٣/١٥، ليصرخ صرخة عالية لانهاء الانقسام. نعتبر هذه الهدية غالية وثمينة، حيث أن المرأة الفلسطينية تدفع ضريبة عالية لهذا الإنقسام على أكثر من صعيد. على صعيد المؤسسات والحركة النسوية، ترى المرأة أن إنجازاتها قد تصبح في خطر بسبب هذا الإنقسام، بالإضافة إلى أن المطالب التي ترفعها قد تصبح أداة تفاوض بين الطرفين، خاصة إذا كانت هذه المطالب في صلب حقوق المرأة، والتي تحمل صفة جدلية في الأصل. على مستوى آخر، تدفع المرأة الفلسطينية ضريبتها من خلال أخ، أب، زوج مسجون في سجون إحدى السلطات، يسجن ويعذب لرأيه السياسي المخالف للسلطة التي يعيش في ظلها. لهذا، ولأسباب أخرى، نعتبر انطلاق الحركات والجهود لإنهاء الإنقسام هدية ثمينة، وسنعمل على حمايتها وعلى الإنضمام إليها.

أتى آذار أيضاً هذه السنة، ووجد الهمم المشحونة لإحياء ذكرى يوم الأرض، والتي ربطناها مع العلم، والإنتاج. فرفعنا الشعار: «أنا أتعلم ... أنا أنتج»، وشعاراً آخراً: «أزرع أرضي، أحصد علماً»، وهذا من أجل التأكيد على أن الأرض، العلم والإنتاج هم صمامات الأمان في هذا الوقت. فمن جهة لا نستطيع أن نحيا دون هذه الأرض التي نحيا لأجلها، ومن ناحية أخرى التعلم، والتعليم سلاح فلسطيني أمين، نهتم به ونحصد نتائجه. ومن خلال النشاطات التي تم تنفيذها خلال شهر آذار، أكدنا بأن التعلم الذي يجري خارج المؤسسات الرسمية، لا يقل أهمية عن التعليم الرسمي، فكان لنا لقاءات مع نساء لم يستكملن دراستهن في المؤسسة الرسمية، ولكنهن قادرات على صنع حاضر ومستقبل لأسرهن، من خلال الحكمة والعلم الأصيل، الذي يتمتعن به، فألف تحية لهؤلاء النساء، اللواتي يؤكدن ألف مرة، بأن تراثنا وإرثنا الذي نرثه من أمهاتنا يضاهي المؤسسات الرسمية.

هؤلاء النساء، بحاجة إلى التزام رسمي من السلطة، ووعد قانوني بأن حقوقهن ستحمى، وأن حياتهن مهمة وغالية للسلطة الفلسطينية، وأن من يقتلها سيعاقب، وأن من ينتهك جسدها أو روحها سيجد نفسه في مواجهة مع القانون. هؤلاء النساء يحتجن منا في المؤسسات النسوية الروح والقلب النسوي الخالص، الذي يناضل من أجل قضية هي خاصة وعامة، هي قضية المرأة. وهؤلاء النساء لا يحتجن لمن ينظر إلى هذه القضية كوظيفة ومصدر رزق، هذه القضية النسوية هي قضية حقوقية وسياسية، وتحتاج لمن يؤمن بها، يعمل لأجلها، لا لمن يعمل فيها.

طاقم شؤون المرأة

بمناسبة الثامن من آذار ٢٠١١

واقع المرأة الفلسطينية بأرقام

استعرضت السيدة علا عوض، رئيس الإحصاء الفلسطيني، أوضاع وواقع المرأة الفلسطينية بمناسبة الثامن من آذار يوم المرأة العالمي، وذلك من خلال بيان صحفي أصدره الجهاز بهذه المناسبة، ونوهت إلى أن هذا الإعلان يأتي انطلاقاً من حرصنا وتأكيدنا على أهمية هذا اليوم للمرأة بصفة عامة، وللمرأة الفلسطينية بصفة خاصة، وانسجاماً مع سياسة النشر المتبعة في الإحصاء الفلسطيني، وإدراكاً منا على إيلاء هذا الموضوع أهمية كبرى، من خلال وضع الأرقام والإحصائيات الرسمية بين يدي المخططين وصانعي السياسات في كافة المواضيع المتعلقة بالمرأة. وأضافت السيدة عوض، أنه وفاءً وعرفاناً بعظمة الدور الذي تلعبه المرأة الفلسطينية، دأب الإحصاء الفلسطيني على إبراز ما تحتله المرأة كأم، وزوجة، وأخت، وابنة، وعاملة، ومناضلة، من خلال توفير ما أمكن من أرقام وإحصاءات حول دور المرأة الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع الفلسطيني. واستعرضت السيدة علا عوض، رئيس الإحصاء الفلسطيني، واقع المرأة الفلسطينية على النحو الآتي:

نصف السكان من النساء

بلغ عدد السكان المقدر في نهاية عام ٢٠١٠، حوالي ٤,١ مليون فرد؛ ٢,١ مليون ذكر ٥٠,٨٪ مقابل ٢,٠ مليون أنثى ٤٩,٢٪، وهذا يعني أن هناك ٤٩ أنثى من كل مائة شخص، فيما وصلت نسبة الجنس ١٠٣,١.

أكثر من نصف النساء ١٥ سنة فأكثر متزوجات

هناك حوالي ٦ نساء من كل ١٠ نساء في العمر ١٥ سنة فأكثر متزوجات، بالمقابل هناك ٣ نساء من كل ١٠ نساء لم يتزوجن أبداً، وسيدة واحدة أرملة من كل ١٠ نساء.

انحسار في معدلات الأمية للمرأة

هناك ٨ نساء أميات من بين كل ١٠٠ امرأة في العمر ١٥ سنة فأكثر، أي ٤ أضعاف الأميين الرجال في نفس الفئة العمرية. وقد انحسرت هذه الفجوة بين النساء والرجال خلال السنوات العشر الماضية؛ إذ تفوق نسبة الزيادة في معدلات معرفة القراءة والكتابة بين النساء ١٥ سنه فأكثر، نظيراتها بين الرجال بأربعة أضعاف خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، لكن تبقى هذه المعدلات الأعلى بين الرجال مقارنة بالنساء.

محدودية في مشاركة المرأة في القوى العاملة

على الرغم من ارتفاع نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة خلال السنوات العشر الماضية، إلا أن هذه النسبة ما زالت متدنية، حيث بلغت حوالي ١٥٪ من مجمل الإناث المشاركات في القوى العاملة في العام ٢٠١٠، مقابل حوالي ١٠٪ في العام ٢٠٠١. وما زالت مشاركة الرجال تزيد بأكثر من ٤ أضعاف مشاركة النساء، والفجوة ما زالت ثابتة تقريباً خلال هذه الفترة، كما بلغ معدل الأجر اليومي الحقيقي للمرأة ٦٠ شيكلاً مقابل ٧٣ شيكل للرجال، حيث تظهر البيانات وجود فجوة بمقدار ١٣ شيكل لصالح الرجال.

معدلات بطالة عالية

على الرغم من أن مشاركة المرأة في العمل يعتبر متطلباً تنموياً هاماً في عملية التنمية الشاملة والمستدامة، إلا أن معدلات البطالة لا زالت مرتفعة بين النساء، حيث ارتفعت من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠١٠، وبمعدل زيادة ٩١٪، وعلى الرغم من ارتفاع معدلات البطالة بين النساء والرجال عموماً، إلا أن الفجوة بين النساء والرجال انخفضت في العام ٢٠١٠، مقارنة بالعام ٢٠٠١، ٣,٧٪ و١٢,٩٪ على التوالي.

معدلات الفقر أقل بين الأسر التي ترأسها نساء

نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها نساء أقل مقارنة بالأسر التي يرأسها رجال؛ ٢٠,٢٪ و٢٢,٧٪ على التوالي. فيما ترتفع نسبة الفقر المدقع بين الأسر التي يرأسها رجال مقارنة بالأسر التي ترأسها نساء، وذلك بسبب أن غالبية المساعدات تكون لصالح الأسر التي ترأسها الإناث، مما يؤدي إلى خفض نسبة الفقر بين هذه الأسر، وكذلك فإن متوسط حجم الأسر التي ترأسها الإناث، أقل من متوسط حجم الأسر التي يرأسها الذكور.

المرأة الفلسطينية شريكة في النضال

لا تزال ٣٤ أسيرة فلسطينية تقبعن في سجون الاحتلال؛ ٢٠ أسيرة محكومة، منهن خمس أسيرات محكومات بالسجن المؤبد، و١٢ موقوفات، واثنتان معتقلات إدارياً.

وشريكة أيضا في صنع القرار

على صعيد الحياة السياسية وصنع القرار، هناك تطور في مجال مشاركة المرأة في هذه المجالات، حيث أخذت تنافس الرجال وتحتل مناصب عليا في مؤسسات السلطة الوطنية، فهناك ٥ وزيرات إناث من أصل ٢٢ وزيراً في الحكومة الفلسطينية، كما تم تعيين أول امرأة في عضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية عام ٢٠٠٩، وتعيين أول امرأة في منصب رئيس هيئة سوق المال خلال عام ٢٠٠٩، ومع بداية عام ٢٠١٠ تم تعيين أول سيدة لتشغل منصب محافظ لمحافظة رام الله والبيرة، وفي الأيام الأولى من العام ٢٠١١ تم تعيين أول سيدة فلسطينية لرئاسة مؤسسة حكومية غير وزارية، مما يعكس نجاح وقدرة المرأة الفلسطينية في إدارة المؤسسات بفعالية ومهنية عالية.

النساء هن الأقل فرصاً للوصول للمناصب العليا في القطاع العام

إن نسب تمثيل النساء في مواقع صنع القرار في المؤسسة العامة، بالكاد تذكر، مقارنة مع نسب تمثيل الرجال، إذ بلغت حوالي ٤٪ في الدرجة الوظيفية وكيل مساعد مقابل حوالي ٩٦٪ للرجال في ذات الدرجة، بينما تتمركز النسبة الأعلى للنساء العاملات في وظائف الدرجة ١ إلى ١٠، والتي بلغت في مجملها حوالي ٣٢٪، مقابل حوالي ٦٨٪ للرجال، علماً بأن نسبة النساء العاملات في القطاع العام بلغت حوالي ٣١٪ مقارنة بحوالي ٦٩٪ من الرجال.

زهيرة كمال أميناً عاماً للأتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا»

فلسطين: انتخبت اللجنة المركزية للاتحاد الديمقراطي الفلسطيني «فدا»، القيادية النسائية، زهيرة كمال، أميناً عاماً للحزب، خلال الاجتماع الذي عقد في رام الله وغزة، حصلت كمال على أعلى الأصوات. كما جرت انتخابات للمكتب السياسي للحزب، بمشاركة اعضاء اللجنة المركزية في الضفة وغزة، بعد أن قررت رئاسة المؤتمر توسيع عضوية المكتب السياسي، ليصبح ٢١ عضواً موزعة على الضفة وغزة والفروع الخارجية.

وجاء انتخاب زهيرة كمال لهذا المنصب لتكون أول امرأة فلسطينية تتولى هذا المنصب الرفيع على مستوى الاحزاب والفصائل الفلسطينية.

من جانب آخر جرى انتخاب ثلاثة نواب للأمين العام وهم: صالح رافت، سهام البرغوثي وخالد الخطيب، في حين جرى انتخاب ممثلين عن الشباب والنساء في المكتب السياسي واللجنة المركزية، في أعقاب قرار المؤتمر العام للحزب، باعتماد نسبة تمثيل المرأة بـ٤٠٪ و٥٠٪ لفئة الشباب.

وتعتبر زهيرة كمال من القيادات النسوية المعروفة في الأراضي الفلسطينية، وهي تعيش في مدينة القدس المحتلة، وكانت شغلت العديد من المناصب السياسية والرسمية، بما في ذلك منصب وزيرة شؤون المرأة في الحكومة الفلسطينية، كما أمضت سنوات طويلة في خدمة المجتمع، وخاصة النساء.

زهيرة كمال فلسطينية مقدسية من مواليد عام ١٩٤٥، ناشطة سياسية ونسوية، مؤسسة لعدد من المؤسسات النسوية، وأول وزيرة للمرأة في فلسطين، عضو في حركة القوميين العرب، الجبهة الديمقراطية وحزب فدا، تولت القيادة المركزية للجبهة الديمقراطية، وحالياً مديرة مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق.

درست الفيزياء والكيمياء، وعلّمت في معهد تدريب المعلمات لمدة ٢٠ عاماً، خريجة القاهرة من جامعة عين شمس، بالإضافة إلى حملها عدة دبلومات في التعليم من بريطانيا والأردن.

تحديات مزدوجة ومتشابكة تواجه المرأة الفلسطينية

الإحتلال والإنقسام وتوفير لقمة العيش أهم هذه التحديات

غزة: من ماجدة البلبيسي

تواجه المرأة الفلسطينية تحديات مختلفة على كل صعد الحياة، لدرجة يصعب الفصل فيها عن أهم تحدي يواجهها في ظل تشابك وتعقد مجمل التحديات، فالاحتلال الإسرائيلي والحصار ما زالا يشكلان تحديان كبيران أمام المرأة الفلسطينية، التي تكون أول من يدفع ثمن ذلك، عدا عن التحديات الأخرى مثل الانقسام، الذي أدى إلى تفكك النسيج المجتمعي بكل تفاصيله، لذا يصعب فصل منظومة التحديات التي تعايشها المرأة الفلسطينية بشكل عام، والغزية على وجه الخصوص. المواطنة «نعمة» من سكان مدينة غزة قالت: «إن هناك عدة تحديات تواجه المرأة الفلسطينية، منها الانقسام والحصار والوضع السياسي والضغوطات النفسية والاقتصادية، ولكن بالنسبة لوجهة نظري فإن أبرز هذه التحديات تتمثل في العنف المتفشي داخل الأسرة، والذي تتعرض له المرأة بشكل خاص والطفل، حيث ثقافة العنف ما زالت متأصلة لدى العديد من الأسر الفلسطينية، وما زالت تعامل البنت معاملة قائمة على التمييز، سواء على صعيد الأسرة أو في أماكن العمل المختلطة، حيث تعاني المرأة من التمييز والإقصاء، وينسب الإنجاز في معظم الحالات للرجل الموظف وتغيب المساواة».

قيود

وتابعت: «فيما يفرض على المرأة داخل البيت قيود حركة التنقل خارج البيت، وأيضاً داخله، مثل استقبال الضيوف»، موضحة بأن هذه القيود ناجمة عن الثقافة والتقاليد المشوهة، التي نتوارثها جيلاً بعد جيل، والتي تنتقص من حق الأنثى كونها أنثى، وتحاط بهالة من القيود والمحرمات، فيما يتم مصادرة حريتها في اختيار شريك حياتها، وفيما لو كانت مطلقة، فهي في وضع حساس للغاية، وتوضع كل حركاتها وأنفاسها تحت المجهر المجتمعي. الشاعرة كفاح الغصين قالت: «أبرز التحديات التي تواجهها المرأة في الوقت الحالي هي معاملة الرجل، سواء كان زوجاً أو شقيقاً أو ابناً، فهي ما زالت تعامل معاملة لا تليق بها، وبعيدة كل البعد عما أوصى به الإسلام من الرحمة والمساواة، فما زالت المرأة تتعرض لكل أنواع العنف داخل المنزل والمجتمع، وتعاني من الظلم المجتمعي».

وأضافت: «لا شك أن الوضع الاقتصادي وحالة الانقسام لا نستطيع أن نغفل دورهما في زيادة العنف العائلي، الذي أفرز أمراضاً اجتماعية كبيرة، لافتةً أن أكبر التحديات التي تواجه المرأة أيضاً غزو الثقافة الغربية غير المبرمجة، التي لا تتوافق مع عاداتنا وتقاليدنا».

وتابعت الغصين: «ساهمت العولمة الثقافية في تسطيح الهوية الثقافية والشخصية للمرأة ونمطتها، خاصة المسلسلات المدبلجة، التي أثرت على ثقافة المرأة، وجعلتها تتماهى مع قضايا منسلخة تماماً عن شخصية المرأة، وغريبة عن منظومتنا القيمية المجتمعية».

وأوضحت أن هناك إشكالية أخرى ما زالت تشكل تحدياً أمام النساء، وهي جهلهن بحقوقهن الشرعية مثل قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات، فهي ما زالت بحاجة إلى إزالة هذا الغبن القانوني الذي تعاني منه، وعليها أن تسارع لمعرفة حقوقها وواجباتها، فهذا يشكل مدخلاً هاماً لتحسين صورتها ووضعها داخل المنظومة المجتمعية.

ونبهت الغصين، أن هناك تراجعاً في الإنتاج الثقافي، نتيجة اعتماد الطبقة المثقفة على الانترنت، ما ساهم في تراجع قيمة الكتاب، سيما وأن معظم المثقفين لا يستخدمون الانترنت بطريقة سليمة، حيث يبحثون عن معلومات وبرامج تحقق لهم فائدة اقتصادية ومنافع، ما أثر على الحالة الثقافية، معتبرة أن التكنولوجيا إذا ما استخدمت بشكل غير محسوب، فقد تصبح أكثر نقمة، وتساهم في تداعي قيمة الكتاب مقابل المطبوعة الالكترونية.

زيادة نسب الطلاق

كما تطرقت الغصين إلى قضية أخرى في غاية الأهمية، وهي زيادة نسبة الطلاق في الفترة الأخيرة إلى درجة كبيرة، والتي شكلت أعلى نسبه طلاق في العالم وفق معلوماتها، وهذا ناجم عن الفراغ وتداعيات الانقسام والحالة السياسية، معتقدة بأنه في حالة استقرار الوضع السياسي وإنهاء الانقسام، سوف تحل العديد من الإشكاليات التي تعاني منها المرأة.

ولفتت أن هناك تحدياً ديمغرافياً آخراً يتمثل في زيادة نسبة الإنجاب، التي كانت نتيجة الفراغ وامتناع آلاف الموظفين عن ممارسة عملهم نتيجة للحالة السياسية، وهذا الأمر أدى وسيؤدي على المدى البعيد إلي زيادة نسبة الخدمات، والعودة مرة أخرى للعائلة الممتدة، وهذا يترتب عليه مشكلات أخرى لها علاقة بزيادة نسبة العنف ضد النساء.

فيما أعتبر الناشط في مجال ذوي الإعاقة خالد أبو زيد، أن أبرز تحدٍ يواجه المرأة الفلسطينية بشكل عام والمعاقة بشكل خاص، هو الحصار والانقسام، اللذان أثرا على مستوى الخدمات المقدمة للمرأة المعاقة، موضحاً أن هناك حوالي (٧٠،٠٠٠) معاق، أي ما تشكل نسبته (٤،٣٪) من نسبة السكان وفق إحصاءات المركز الفلسطيني للإحصاء، حيث تشكل نسبة المرأة المعاقة تقريباً النصف، وهذا يشكل تحدياً كبيرا للمجتمع وللمرأة المعاقة، التي تعتبر الفئة الأكثر تهميشاً وإقصاءً في المجتمع.

وأضاف أن مشكلة الحصار والانقسام هي من أهم المشاكل التي تواجه المجتمع على وجه الخصوص، والمرأة المعاقة على وجه التحديد، حيث أثرت هاتان الحالتان على مستوى الخدمات التي تتمتع بها هذه الشريحة، وتقلصت إلى أدنى حد، متطرقاً إلى أوجه الضرر جراء الحصار، وهي عدم وصول الأجهزة والأدوات المساعدة لهذه الشريحة، عدا عن انقطاع التيار الكهربائي الذي أثر على الحياة اليومية لذوي الإعاقة، الذين يستخدمون الأدوات المساعدة الكهربائية، مثل العربات المساعدة وكذلك أجهزة التبخير، والفرشات الطبية، كل هذه الأمور وغيرها مرتبطة بوجود وتوافر الكهرباء.

وأشار أبو زيد، أن الحصار المستمر على قطاع غزة، خلف آثاراً نفسية سلبية على الشعب الفلسطيني، فيما زادت نسبة البطالة والفقر حتي أصبح ما يزيد عن (٨٠٪) من أبناء القطاع يعتمدون على المساعدات الاغاثية، وهذا انعكس بشكل خطير على أوضاع ذوي الإعاقة اقتصادياً واجتماعياً، بسبب تدهور أوضاع أسرهم الاقتصادية والمعيشية، نتيجة غياب برامج التشغيل الملائمة لإعاقتهم عدا عن غياب فرص العمل.

ظروف صعبة

وتابع أن كل هذه المؤشرات والمعطيات أثرت على واقع النساء والفتيات المعاقات، اللواتي يعشن ظروفاً متناهية الصعوبة، حيث الكثير منهن يحجبن عن الأنظار ويلتزمن الصمت، فلا يشعر أحد بهمومهن ومشاكلهن، ولا تسمع أصواتهن، حيث تعاني هذه الفئة من التهميش المتعمد وغير المتعمد من أسرتها، رجالاً ونساءً.

وانتقد دور الحركات النسائية التي تغفل للأسف الشديد أحياناً، وتتجنب التطرق إلى ذكر المرأة المعاقة كامرأة لها حقوق، أسوة بغيرها، ولها حقوق مميزة تلبي خصوصية وضعها كامرأة معاقة.

فيما اعتبرت الناشطة والمنسقة الميدانية في جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية حنان صيام، أن توفير لقمة العيش أصبحت أولى أولويات المرأة الفلسطينية على غير السابق، وذلك ناجم عن الوضع الاقتصادي العام وحالة الحصار، التي أثرت على المستوى المعيشي للأسر، التي أصبحت معظمها تحت خط الفقر. وأوضحت صيام ومن خلال متابعتها الميدانية لأوضاع النساء، وتردد الأخريات لطلب العمل، أن لدى النساء حالة من الخوف والقلق من المستقبل، وتردي وضعها النفسي نتيجة للظرف الاقتصادي العصيب الذي تعايشه، سيما بعد توقف آلاف العمال عن العمل داخل الخط الأخضر، لافتةً أن المرأة أصبحت تقوم بأدوار مزدوجة، فعليها أن توفر لقمة العيش، وأن تستجيب لمتطلبات أبنائها خاصة طلبة المدارس والجامعات وتوفير هذه الاحتياجات. واستدركت أن المرأة في السابق قبل عشر سنوات تقريباً، كانت أولوياتها زيادة مشاركتها في الحياة العامة والسياسية، وتوعيتها بحقوقها وتثقيفها في جوانب متعددة، ولكن اليوم أصبح التحدي الأكبر الذي يواجه المرأة هو الوضع الاقتصادي، وهذا أمر طبيعي، في ظل استمرار حالة الحصار المفروضة على القطاع، وانحسار فرص العمل والتنمية.

فيما رأت الإعلامية زينب عودة، أن المرأة ما زالت تعانى من تحديات جمة، أهمها الثقافة السائدة في المجتمع الفلسطيني، الذي يغلب عليه النمط الذكوري، فالرجل ما زال يحظى بجل الاهتمام في أدق تفاصل أمور الحياة ومجالاتها، وتظهر مشاهد التمييز في البيت وفي المؤسسة وفي كل مكان تقريباً، ويؤثر على حياة المرأة ومدى قدرتها في نيل كامل حقوقها، وفي مقدمتها قضية الميراث، حيث نرى نزاعات داخل الأسر بسبب ميراث المرأة وأحقيتها به.

تحديات

وتضييف عودة أنه من بين التحديات أيضا استمرار الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على أرضنا، الذي يقطع كل المدن والقرى الفلسطينية، ويفصل الأسر الفلسطينية وبين أبناء العائلة. ونرى ممارسات وانتهاكات جمة بحق النساء، منها على سبيل المثال أن امرأة تلد عند الحاجز في برد الشتاء القارس، وأخرى تبكي ابنها الشهيد، وأخرى تقف عاجزة عن الكلام عند منزلها المدمر، مشاهد كثيرة يندى لها الجبين.

وتتابع: «أيضاً من التحديات التي تواجهها، البطالة المتفشية والفقر، وخاصة بين أوساط الشباب والشابات، وهذا يؤثر على أوضاعهم، كما أن المرأة حتى اللحظة لم تنل حقوقها كاملة في التمثيل في الحياة السياسية والاقتصادية وغيرها، وفي الحكومة والتشريعي، نجد أن هنالك فارقاً شاسعاً بين الذكور والإناث في هذه المجالات.

وتابعت الإعلامية عودة، أن الانقسام بين شطري الوطن وبين فتح وحماس، يعد هماً وتحدياً للمرأة الفلسطينية، التي طالما كانت جنباً إلى جنب مع كل الفصائل الفلسطينية من أجل القضية الأم، وهى تحرير فلسطين من الاحتلال، لا شك أن الانقسام بات هماً جديداً يضاف إلى التحديات والهموم الأخرى.

كما تطرقت إلى تحد أخر يواجه المرأة الفلسطينية، وهو ضعف الاهتمام الإعلامي بقضاياها وهمومها وتجسيد معاناتها في كل موقع ومكان، كما لم تغفل العنف الذي تتعرض له المرأة في المجتمع الفلسطيني، والذي أودى بحياة العديد من النساء، حيث قتلن تحت إدعاء الدفاع عن الشرف.

الفلسطينيات العاملات داخل الخط الأخضر

معاناة مستمرة ومشهد يتكرر

نابلس-ناردين أبو نبعة و ريناد أبو الرب

الحيوية والشباب في كلامها، والإرادة شعارها، هي عائشة أحمد، أم غسان (٦٠ عاماً)، تعمل منذ عام ١٩٧٧ داخل الخط الأخضر من صغرها وحتى الآن، لا تعرف الملل أو الكسل، تعمل بحب من أجل كسب لقمة العيش، ورغبة في تحقيق ذاتها. تقول: «منذ كنت في السابعة عشر من عمري، وأنا أذهب للعمل في الداخل، ظروف عائلتي اضطرتني للعمل، ومن وقتها والعمل انغرس في عروقي ولم أستطع أن أتخلى عنه، حتى بعد أن تزوجت».

وتتابع: «طفولتي لم تكن كباقي الفتيات من جيلي، من ناحية الاهتمامات والطموح، درست للثالث الإعدادي، وبعدها انشغلت بالعمل، في البداية عملت في الزراعة أو ما يسمى «بالهلمة»، كنت أعمل مع مجموعة من أهالي المنطقة في قطف المحاصيل من قطن، خيار، بندورة، ملفوف، وكل أنواع الفواكه والخضروات». وتضيف: «أكثر السنوات قضيتها في العمل في المزروعات، ولكن الآن لم نستطع الدخول للعمل هناك، وتعبر أم غسان عن فرحتها عند رؤية المزروعات تنمو بين أيديها.

وتروي الحاجة عائشة مشوار عملها في الداخل: «تأقلمت مع الوضع بسرعة كبيرة، تعلمت اللغة العبرية، علماً أن لغتي العربية جيدة جداً، وهذا الأمر ساعدني كثيراً في التعايش داخل الخط الأخضر، لأن اللغة أمر أساسي للتواصل».

بداية صعبة

وتؤكد أم غسان، أن بداية عملها في الداخل لم تكن سهلة، فقد واجهت صعوبات كثيرة لوصولها للأراضي، كانت تخرج منذ الصباح الباكر مع مجموعة من النساء والرجال، ليتمكنوا من الهروب والوصول باكراً لعملهم.

تتحدث السيدة الستينية عن تعرضها لمشاكل عديدة من قبل عائلتها، وإصرارهم على تركها عملها، خاصة بعد أن تزوجت واستقرت حياتها، قبلت في البداية ولكنها عادت للعمل بعد سنوات قليلة، فازدادت المشاكل مع زوجها خاصة، ولكنها لم تقتنع بما يقولون، وبعد سنوات تزوج عليها لردعها فازدادت تمسكاً بعملها الذي جعلها مستقلة عن زوجها، فاستطاعت أن تبني مسكناً لها ولأولادها، وتؤمن لهم كل ما يحتاجون، علماً أنها تركت العمل في الأرض واستلمت عمل التنظيف في مستشفى في الداخل. وتؤكد أم غسان أن طريقها آمن، لأن معها تصريح دخول، وهناك من يقلها للداخل، أي أن مشوارها مؤمن ذهاباً وإياباً. وبتنهد وحزن تقول: «أكثر شيء أثر عليّ ليست مشاكلي العائلية، بل الأقاويل التي شاعت حول سنين عملي الطويلة في الداخل، ولكنهم لم يعرفوا أن العمل أصبح كالإدمان، يخترق جسدي، ولا يمكنني أن أتخلص منه، حتى تنفذ كل قوتي وتنهار صحتي».

وتشاركها في الحكاية خديجة عثمان، أم أسعد (٤٥)عاماً، ولكن مع اختلاف الظروف التي دفعتها للعمل، فاعتقال زوجها وانقطاع مصدر الدخل، جعلها بحاجة لطرق باب الرزق، فلم تجده إلا داخل الخط الأخضر، لأن الراتب يوفر ما تحتاجه عائلتها المكونة من ٦ أفراد، وتقول: «لم يكن هذا بابي الأول، بل بحثت عن مصدر رزق آخر، فوجدت عائده قليل، لا يكفي إلا لفرد واحد».

وبعد استنشاق نسمات من الهواء تقول: «لم يكن سهلا عليّ الذهاب للعمل هناك، لأني أعلم بالمخاطر المترتبة على دخولي، خاصة أنني أدخل تهريباً وفي منتصف الليل، ولكن لم يكن هناك مخرجا آخراً، الأمر الذي شجعني على التحمل وجود نساء يعملن منذ سنوات هناك، وهذا الأمر خفف عني الكثير».

صمتت لبرهة ووضعت يدها على وجنتها وتحدثت عن الصعوبات التي تتعرض لها منذ الانطلاق من قريتها حتى وصولها مكان العمل: «كل يوم أكون عرضة للخطر، خاصة أن الطريق غير آمنة، والجنود في كل مكان، وأحياناً أضطر للتصادم مع العمال ومنافستهم لاجتياز البوابة قبلهم، والتخلص بسرعة من عناء التفتيش والتحقيق، خاصة في أيام الشتاء والبرد المميت».

تعمل أم أسعد منذ سبع سنوات في المخابز، والعناية بكبيرات السن في منازلهن، والخدمة في الأعراس من تنظيف وطبخ، بالإضافة لبيع بعض المحاصيل مثل الزعتر والمرمية، فهي مرغوبة جداً هناك.

تصف خديجة عثمان «أم أسعد»، الأسابيع الأولى بالكارثة كونها لا تعرف هذا النوع من العمل، فهي ليست معتادة على مثل هذه الأعمال، كون زوجها كان يوفر لها كل ما تحتاجه العائلة، وكذلك في فترة طفولتها لم تعمل، فقد كانت مرفهة جداً، وتتابع: «استطعت أن أجتاز هذه الفترة بسرعة كبيرة، فكما يقولون «للظروف أحكام».

الاعتماد علي النفس

وتعتبر أم أسعد وضعها فائدة لها، على الرغم من المشاكل التي اعترضتها في البداية، لأنها تعلمت الاعتماد عل نفسها، واستطاعت أن تشعر بإحساس العاجزين مادياً، وخاصة نظرات الأطفال المتعطشة لإشباع رغبات الحياة التي رأتها في عيون أطفالها، وتضيف: «على الرغم من أن صحتي ليست جيدة، إلا أنني استطعت أن أتحدى الألم من أجل الحفاظ على عائلتي».

تروي أم مراد السبب الذي دفعها للعمل: «تزوجت ورزقت بابنتين وابن واحد، وبعد عدة سنوات مرض زوجي مرضاً لم يمكنه من العمل حتى بأبسط الأمور، عملت في الأراضي الزراعية، حيث أتوجه يومياً منذ ساعات الصباح الباكر إلى معبر الجلمة القريب من مدينة جنين، وهذا المكان يعد المأساة الحقيقية، حيث نتعرض للعديد من المضايقات والتفتيش المستمر من قبل الشركات الأمنية التي تدير المعبر، حيث يتم حجزنا لساعات طويلة، وفي بعض الأحيان نمنع من التوجه إلى عملنا، فنعود أدراجنا إلى بيوتنا، حاملين اليأس والهم على وجوهنا، وعندما يسمح لنا أن نمر من المعبر، نجد أرباب عملنا ينتظروننا فنتوجه مباشرة إلى العمل». سنوات عملها الطويلة راكمت الهم والمرض في جسدها، بسبب مكوثها الطويل في الأرض، فهي مصابة بضمور في فقرات العمود الفقري، وتعبر الحاجة بملامحها المرسومة بسنوات التعب عن قسوة ظروف العمل، فمعظم النساء يتم استغلالهن من قبل أرباب العمل، حيث يحصلن على أجور متدنية، وإن كانت تعد أفضل من أجور العمل في الأراضي الفلسطينية، والأسوأ من ذلك عدم توفير تأمين صحي يحمينا من الاستغلال ويقدم لنا العلاج في حال تعرضنا لإصابات العمل، فكل أيامنا مليئة بالمخاطر. وتتحدث السيدة آمنة الريماوي، المسؤولة عن دائرة المرأة في اتحاد نقابات العمال في فلسطين: «نسبة العاملين في أراضي ٤٨ حسب جهاز الإحصاء الفلسطيني، تتراوح ما بين ١٦-١٧٪ من النساء والرجال، وأن هذه النسبة المتدنية تعود لعدة أسباب من أهمها صعوبة الوصول إلى أماكن العمل في وقت مبكر، بسبب انتشار الحواجز العسكرية التي تمنع دخول أي شخص لهذه الأراضي إلا بتصاريح، إضافة لصعوبة التنقل في هذه المناطق، وذلك بسبب الإجراءات المعقدة التي تتبع على الحواجز والمعابر العسكرية».

وتضيف الريماوي أن النساء هن الضحايا بالدرجة الأولى لمثل هذه الإجراءات أو الأحداث، فخلال اتفاقية وادي عربة، تم نقل العديد من المؤسسات الإسرائيلية وخاصة مصانع الخياطة إلى الأردن، ما أدى إلى زيادة نسبة البطالة بين النساء الفلسطينيات، حيث أن معظم النساء كن يعملن في هذه المصانع، مما أدى إلى بحثهن عن مصدر جديد للرزق، ولم يجدن هذا المصدر إلا داخل أراضي ٤٨.

انتهاكات عديدة

وتشير مسؤولة دائرة المرأة، أن معظم النساء هناك يتعرضن لانتهاكات كثيرة وعدم الاستقرار، حيث أن معظم أعمالهن موسمية مثل الزراعة، إضافة لغياب الحماية الاجتماعية وتجاهل حقوقهن من قبل المشغل الرئيسي وصاحب التاكسي، وتعتبر الريماوي أن المشكلة الكبرى والأعظم في عملهن تعرضهن للاضطهاد القومي، كونها فلسطينية تعمل في أراضي ٤٨ «أي لدى عدوها»، خاصة مشاكلها المتعددة مع رئيسها في العمل، إلا أن معظم العاملات لا يتقدمن بأي شكوى لأي دائرة تهتم بمثل هذه المواضيع، فيما يتعلق بتعرضهن للعنف أو الاغتصاب أو التحرش الجنسي.

وأشار الأمين العام لاتحاد نقابات العمال شاهر سعد، في ندوة نظمها الاتحاد العام للمرأة في نابلس، حول الصعوبات التي تواجه العاملات الفلسطينيات قائلا: «ان هناك عشرات آلاف العاملات من الفلسطينيات يعملن في المستوطنات وداخل إسرائيل، بسبب عدم توفر فرص عمل في مناطق السلطة، سواء بتصاريح أو بدون تصاريح عمل، ليصل عدد العاملات بدون تصاريح أكثر من ١٥٠٠ عاملة في مستوطنات الضفة، مضيفاً أن ما لا يقل عن ٧٠ ألف امرأة في الضفة يعملن بأجور تقل عن ٤٠٠ شيكل شهرياً، ودعا لضرورة أن يكون هناك تحرك من قبل الجهات المسؤولة في وزارة العمل والحكومة لتصويب هذه الأوضاع غير المنصفة للعاملات، ووقف كافة أشكال الاستغلال والتمييز التي تمارس من قبل بعض المشغلين.

وأوضح سعد، أن ما يزيد على ٨٠٠٠ عامل وعاملة من الأراضي الفلسطينية يعملون في المصانع المقامة على أراضي محافظة سلفيت، ومنها مصنع «بركان»، أما في منطقة «الخان الأحمر»، فيعمل أكثر من ١٠ آلاف عامل وعاملة فلسطينيين، وفي ظروف عمل قاسية وغياب حقوقهم، عدى عن الممارسات المذلة على حواجز التفتيش، التي يقيمهاالجيش الاسرائيلي على المعابر، قبل الدخول إلى هذه المستوطنات.

وعبرت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، عبر موقعها الرسمي عن قلقلها إزاءالوضع المتدهور للعاملات الفلسطينيات، جراء القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حريتهن في الحركة.

وأكدت أن انتهاكات الاحتلال لحقوق العاملات الفلسطينيات مستمرة، رغم أن إسرائيل هي الجهة المسؤولة حسب القانون الدولي عن السكان الفلسطينيين، فبموجب قوانين الاحتلال الواردة في ميثاق هاج ١٩٠٧ وميثاق جنيف الرابع (١٩٤٩)، يتوجب على الدولة المحتلة تحمل مسؤولية شاملة عن أمن ورفاهية المواطنين الذين يعيشون داخل المنطقة المحتلة.

جدار الفصل العنصري

أثره على حق الفتاة الفلسطينية في التعليم والصحة

ليالي زهران

منذ بداية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي يعاني الفلسطينيون سواء كانوا داخل الأرض المحتلة أو خارجها من العقاب الجماعي، نساءً ورجالاً وأطفالاً، بذريعة توفير الأمن لمواطني دولة «إسرائيل». في بداية الأمر كان ما يعرف بالخط الأخضر هو الحد الفاصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إلا أن الأمر تغير الان. فقد تقرر، ولحفظ أمن المواطنين الإسرائيليين بناء «السياج الأمني»، كما تسميه وزارة الدفاع الاسرائيلية، هذا الجدار الذي يعد «اجراءً دفاعياً لتقليل خطر الهجمات الإرهابية، سواء بالسيارات المفخخة أو الانتحاريين، الذين يدخلون إلى إسرائيل بهدف قتل الأطفال والنساء والرجال الأبرياء». وكما ذكر أيضاً في موقع وزارة الدفاع الإسرائيلية، «أن الحكومة الإسرائيلية تدرك أن بناء السياج الأمني سيؤدي إلى صعوبات في حياة الفلسطينيين الأبرياء، وهي تأسف لذلك؛ وقامت وتقوم بكل ما هو ممكن من أجل تخفيف هذه المتاعب للحد الأدنى الممكن». هذا هو الخطاب الإسرائيلي الذي يصل العالم بأسره حول مبررات وحقيقة جدار الفصل العنصري. ستطرح هذه الورقة الواقع الفلسطيني المعاش وتأثير الجدار على حياة الفلسطينيين بشكل عام، والفلسطينيات بشكل خاص، وستاقش هذه الورقة تحديداً التأثيرات على تعليم وصحة المرأة الفلسطينية.

حقائق وأرقام

صدر قرار بناء جدار الفصل العنصري عن المحكمة الإسرائيلية بتاريخ ٢٣/٧/٢٠٠١، وبدأ العمل ببنائه عام ٢٠٠٢. منذ ذلك الوقت تم إجراء العديد من التعديلات على مسار الجدار، وهو ما أدى لتعديل طوله الإجمالي الذي سيصل مع الانتهاء من بنائه إلى ٧٠٧ كم، حسب ما جاء في تقرير الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية عام ٢٠١٠. حتى عام ٢٠١٠ تم بناء ٦١٪ من الجدار، ويتم حالياً بناء حوالي ٨٪، بينما يتم التخطيط لبناء ٣٠٪ المتبقية. عند الانتهاء من بنائه، سيقع ما يقارب من ٨٥٪ من الجدار داخل أراضي الضفة الغربية، بما فيها القدس، بدلاً من وقوعه على الخط الأخضر، كما سيضم ٤٣٪ من أراضي الضفة إلى إسرائيل، مما سيؤدي إلى عزل حوالي ٩٧ قرية وتجمعاً سكنياً في الضفة الغربية فقط بشكل كامل، ويكون التنقل فيها من خلال البوابات التي تفتح في ساعات محددة من اليوم. سيؤدي الجدار إلى عزل حوالي ٣٣٠٠٠ فلسطيني/ة من حملة هوية الضفة الغربية، في المنطقة الواقعة بين الجدار والخط الأخضر، بحيث لا يستطيع هؤلاء المواطنون الدخول إلى داخل الخط الأخضر، ولا إلى الضفة الغربية. بينما سيحتاج ما يقارب ٧٨٠٠ مواطن/ة ممن يعيشون في المنطقة المغلقة بين الجدار والخط الأخضر، وممن تبلغ أعمارهم/ن ١٦ عاماً فأكثر، إلى تصاريح دائمة لمواصلة العيش في منازلهم/ن. ومن جهة أخرى يحيط الجدار ب ٢٨٠٠٠ فلسطيني/ة من أربع جهات، بحيث يربطهم شارع أو نفق بالضفة الغربية، بينما يحيط ب ١٣٦٠٠٠ فلسطيني/ة من ثلاث جهات.

يؤثر جدار الفصل العنصري على حياة الفلسطينيين عامة، وعلى حياة النساء الفلسطينيات بشكل خاص، وسنتطرق في الجزء التالي من الورقة إلى تأثير الجدار على النساء الفلسطينيات من ناحية الصحة والتعليم.

الوضع الصحي

يؤثر الجدار بشكل سلبي على وصول السكان إلى المناطق الحضرية، ولا سيما القدس، التي تشكل المستشفيات غير الحكومية فيها المزود الرئيس للرعاية الصحية للفلسطينيين/ات، حيث أصبح من الصعب وصول الحالات الطارئة، خاصة حالات الولادة، إلى المستشفيات في القدس. وتصل مشفى المقاصد الخيرية من ٤٠-٥٠ حالة ولادة شهرياً. وقد أدت صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية بسبب الجدار، إلى انخفاض أعداد الولادات في المستشفيات، وارتفاع عدد الولادات البيتية والقيصرية بسبب التأخر في الوصول إلى المشافي، كما ارتفعت عدد الولادات والوفيات على البوابات والحواجز.

وتذكر إحصائيات بأن الجدار شكل عائقاً أمام ٦٥٪ من الأسر الفلسطينية للحصول على الخدمات الصحية، خاصة مع عدم قدرة الطواقم الطبية الوصول إلى أماكن عملهم/ن لتقديم الخدمات الصحية.

وقد ذكر تقرير الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية، حول تأثير الجدار على صحة الفلسطينيين/ات، أن سيدة من قرية برطعة توفيت لعدم سماح الجيش الإسرائيلي على البوابات بدخول سيارة الإسعاف لإيصالها إلى المشفى، بالرغم من وجود التنسيق المسبق مع الجانب الإسرائيلي. كما كادت طفلة من قرية راس الطيرة قرب قلقيلية أن تفقد حياتها، بسبب منع الجنود لها من مغادرة البلدة، بحجة انتهاء أوقات فتح البوابات. وفي قصة أخرى جمعها طاقم شؤون المرأة من الميدان، تتحدث السيدة أم أمير التي تعيش في المنطقة المغلقة بين الجدار والقدس، عن المعاناة التي تواجهها وأسرتها عند الحاجة إلى الخدمات الطبية، حيث لا يستطيعون نقل أم زوجها التي يزيد عمرها عن ٨٠ عاماً إلى المشافي في القدس ولا في رام الله، لعدم حصولهم على التصاريح اللازمة. أما فيما يتعلق بالصحة النفسية، تظهر الدراسات أن ٦٠٪ من النساء الفلسطينيات يعانين من أعراض الخوف والحزن بشكل متقطع، في حين أن حوالي ١٩,٥٪ يعانين من هذه الأعراض بشكل دائم. وتظهر الاحصائيات أن ٤١٪ من الطفلات بين عمر ٦ و١٢ سنة، يتصرفن بعدوانية أحياناً بينما ٦,٧٪ بعدوانية بشكل دائم.

الإصابات الصحية بسبب الجدار

خلال بناء الجدار، تم القاء قنابل الغاز المسيل للدموع على مدرسة الشارقة في مدينة قلقيلية في حادثين مختلفين، مما أدى إلى اختناق حوالي ٣٧ طالبة وإدخالهن إلى المستشفى لتلقي العلاج. وفي حادثة أخرى أطلق جندي إسرائيلي النار على الطالبة «هيا»، أثناء محاولتها المرور من خلال فتحة في الجدار للوصول إلى الجامعة، أصيبت يد «هيا» ومنعت سيارات الإسعاف من الوصول لها لمدة ساعة، مما أدى إلى بتر يدها. أما في جنين، فقد لوحظ ازدياد حالات الإجهاض والتشوهات الخلقية في قرية فقوعة، بسبب إطلاق الغاز المسيل للدموع على البيوت في أوقات بناء الجدار، مما أدى إلى استنشاق النساء للغاز والتسبب بالأمراض.

الوضع التعليمي

أدى بناء الجدار إلى ازدياد نسبة الانقطاع عن المدارس والجامعات بسبب الإغلاق، ٤٠٪ من الأفراد الفلسطينيين في التجمعات التي تأثرت بالجدار، قد تركوا التعليم بسبب الوضع الأمني. هناك ١٤ تجمعاً سكانياً لا تتوفر فيها مدارس أساسية للذكور والإناث، من إجمالي ١٩ تجمعاً غرب الجدار، بينما لا تتوفر مدارس ثانوية للإناث في ١٦ تجمعاً من هذه التجمعات، ويوجد فيها ٧ مدارس مختلطة. وكانت هذه التجمعات قبل بناء الجدار تستفيد من المدارس في التجمعات السكنية المجاورة، أما بعد الجدار، فأصبح الوصول إلى هذه التجمعات صعباً للغاية، مما اضطر الطلاب إلى قطع مسافات طويلة وخطرة، للوصول إلى المدارس، وكذلك لم يعد المعلمين/ات من المناطق المختلفة، قادريين/ات على الوصول إلى مدارسهم/ن، خاصة في القرى. وتظهر الإحصائيات أن ٣٢٪ من الأفراد في التجمعات التي تأثرت بالجدار، قد تركوا التعليم بسبب الوضع الأمني والجدار.

ومن القصص التي نشرت حول أثر الجدار على التعليم، تقول الطفلة «حلا» من قرية دير بلوط: «كنت أستمتع بقطع السهل يومياً إلى المدرسة، أما الآن فأضطر للوقوف أمام البوابة عدة ساعات، أنتظر جندياً لا أعلم من أي البلدان هو، ليسرق مني حقي في الوصول إلى مدرستي في الوقت المحدد، فقد كنت أبدأ دوامي المدرسي وأجلس في مقعدي الساعة الثامنة، أما الآن فإني أصل يومياً ومنذ إقامة الجدار ببوابته الكبيرة تلك، ليس قبل الساعة العاشرة، وإن حالفني الحظ التاسعة، كان لهذا تأثير سلبي على تحصيلي الدراسي، الذي لم يقل يوماً عن ٩٥٪، أما الآن فإنني أخجل أن ينظر والدي إلى علاماتي». أما في القدس، فقد جمع طاقم شؤون المرأة قصصاً حول أثر الجدار على التعليم، ومنها قصة أم أمير التي تقول: «تبعد المدرسة عن بيتنا، والأولاد يمشون إليها يومياً حوالي ٤٠ دقيقة عن طريق الجبال، لأنها موجودة في منطقة وادي الدم في آخر بيت حنينا، والله إنها مشكلة للبنات، بس يكبرن شويه بنشوفلهم مدرسة ثانية، أو يبطلن من المدارس، والله منخاف عليهم».

كما نذكر قصة مدرسة النبي صموئيل، المكونة من غرفة واحدة وفيها ٧ طلاب (٤ بنات و٣ أولاد) وأستاذ ومدير. هذه المدرسة هي الوحيدة في القرية، وعند تجاوز الصف الثالث يجب على الطلاب أن ينتقلوا لمدرسة أخرى خارج القرية، وهو الأمر الذي يتطلب التصاريح والدخول والخروج عبر الحواجز.

ومن هنا نرى مدى تأثير جدار الفصل العنصري على حياة المواطنين/ات الفلسطينيين/ات في مختلف مناطق الضفة الغربية، وكما رأينا فإن معظم المتضررين/ات هم ممن لا يشكلون أي خطر على أمن الإسرائيليين، مما يضحد إدعاءات الإسرائيليين حول تهديد أمن المواطنين. ومما رأينا أيضاً أن الجنود الإسرائيليين، يقومون بزيادة معاناة الفلسطينيين/ات على الحواجز والبوابات، لا بتسهيل وتخفيف هذه الصعوبات.

في سبيل الحفاظ على الأرض

ست سنوات داخل سجن الجدار

القدس المحتلة

إلى الشمال الغربي من مدينة القدس المحتلة، تقع بلدة قطنه، التي يحاول الاحتلال منذ احتلالها في العام ١٩٦٧ فصلها عن محيطها المقدسي، عبر بناء الجدار الفاصل، الذي بدأ بناءه منذ العام ٢٠٠٤ ولا زال. كما الكثير من الأسر الفلسطينية التي تضررت بالجدار، كانت عائلة المقدسي أبو ثائر نجم، التي عانت الكثير من ويلات هذا الجدار، فأصبحت لا تدخل ولا تخرج إلى منزلها إلا عبر بوابه تفتح ببطاقة ألكترونية، فقط له ولأفراد عائلته، المدونة أسماءهم على لائحة مع الجنود.

منذ ست سنوات

تقول زوجته السيدة فاطمة أحمد الفقيه، أم ثائر، أن حياتها وحياة أسرتها انقلبت رأساً على عقب بعد بناء الجدار قبل ست سنوات، لم يعد شيئاً كما كان، وأصبحت حياتهم كلها مرهونة بمزاجية مجموعة من الجنود على البوابة، التي تفصل منزلها عن باقي منازل القرية. تتابع أم ثائر البالغة من العمر ٦٥ عاما: «لا يوجد أمامنا الآن سوى الصمود على أرضنا وبيتنا، الخيار الآخر أن نرحل ونترك لهم الأرض والبيت، الذي تعبنا طوال سنوات حياتنا لنستطيع شراءها وبناءه».

أم ثائر وزوجها كانا قد هُجرا من بلدتهما الأصلية اللوبيرة، القريبة من الرملة في العام ١٩٤٨، ولجآ إلى قرية قطنه حيث سكن آبائهم فيها، وطوال أعوام من العمل الشاق استطاعا شراء ٣٠ دونماً من الأرض، وبناء منزلهما عليها قبل ٣٣ عاماً. تقول: «كانت لنا أرضٍ كبيرة في بلدنا اللوبيرة إلا أنها صودرت بالكامل بعد الحرب، ولم نعد نملك شيئاً، شردنا كثيراً من بلد إلى بلد، حتى وصلنا هنا وعملنا طوال سنوات لشراء هذه الأرض والبناء عليها، لنستقر من جديد، ولكن الجدار حول حياتنا إلى جحيم مرة أخرى».

١٨ فلسطينياً وراء الجدار

أم ثائر تسكن في المنزل مع زوجها وأبنائها وأحفادها، ومنذ بناء الجدار أصبحوا معزولين بالكامل عن محيطهم وأقاربهم وحتى أبنائهم وبناتهم، الذين يسكنون في مناطق أخرى من البلدة: «عند بناء الجدار كنا العائلة الوحيدة التي عزلت به، ومع بناء البوابة العسكرية هناك، لم نعد في محيط البلدة، علينا الدخول والخروج منها عبر البوابة وببطاقات وتصاريح خاصة».

تشير أم ثائر إلى أن أحد من عائلتها لا يسكن في المنزل، لا يستطيع أن يدخل إليه أو يقوم بزيارتهم، فالدخول عبر البوابة بتصاريح عليها اسم كل منهم، ولا يسمح لأحد أخر بذلك: «حتى عندما نمرض لا يسمح للطبيب بالدخول لمعالجتنا، وحتى أرى بناتي وأبنائي المتزوجين، ويقطنون في وسط البلدة، عليّ أن أذهب إليهم أنا، وهم لا يستطيعون القدوم». حتى خروج أم ثائر وعائلتها لا يكون متاحاً وقتما يريدون، ففي بعض الأحيان يقوم الجنود بإغلاق البوابة، بلا سبب، ولا يسمحون لأحد حتى الأطفال بالذهاب إلى مدارسهم، وكذلك الأمر في الأعياد اليهودية والمناسبات الخاصة لديهم، يغلقون البوابة ولا يفتحونها حتى تنتهي هذه المناسبات.

ترهيب و ترغيب

تروي أم ثائر خوفها الدائم على حياة أبنائها وأحفادها، خاصة مع وجودها في محيط المستوطنين الذين يجاورونها من المنطقة المقابلة للبوابة، والذين يعتدون عليهم باستمرار، تقول: «عند بناء الجدار، كان المستوطنون وعلى مدار أعوام كاملة، يقومون بالهجوم على المنزل، وإطلاق الغاز والقنابل الصوتية لإرهابنا وإجبارنا على الرحيل عن أرضنا وتركها». ولم تتوقف معاناة السيدة المقدسية عند هذا الحد، وخاصة أنها تعاني من مرض في القلب، يحتاج منها التواصل الدائم مع الأطباء والمراكز الصحية: «يمنع على أي سيارة أو مركبة دخول البوابة، وحتى سيارات الإسعاف، وحين نمرض نضطر للمشي حتى اجتيازها، ومن ثم استخدام المركبات العمومية وغيرها، ولا يسمح لنا بالخروج بعد الساعة السادسة مساءً».

وكانت سلطات الاحتلال الصهيوني ساومت العائلة مراراً على بيع أرضها أو استبدالها بمكان آخر، إلا أن الرفض كان ردها دائماً، كما تقول أم ثائر: «مع بدء بناء الجدار، عرضوا علينا استبدال هذه الأرض بأخرى وسط البلدة، وبتعويض مالي ضخم، إلا أننا رفضنا ذلك، فهذه الأرض التي قدمنا حياتنا من أجلها، ولن نتخلى عنها لو قدموا لنا كنوز الأرض جميعاً».

مركز دنيا للأورام النسائية

منح الفسطينيات المصابات بالسرطان طريقا للشفاء

خالد الفقيه

شهدت مدينة رام الله احتفالاً كبيراً لمناسبة افتتاح مركز صحي متخصص بأورام النساء، وسط حضور رسمي وشعبي ومؤسساتي ودولي حاشد. ودنيا يعد المركز التخصصي الأول من نوعه والمختص بالاورام النسائية ومقره مدينة رام الله، حيث يقع في الطابق الثاني من بناية البنك العربي في رام الله التحتا، وجاء ثمرة جهود حثيثة استمرت لأعوام بين مؤسسة لجان العمل الصحي، ومؤسسة ميدي بالستاين السويسرية.

وأختارت المؤسستين هذا التوقيت لإطلاق المركز، تكريماً للنساء الفلسطينيات وهن يشاركن نساء العالم بالاحتفال بالثامن من آذار يوم المرأة العالمي. وفي كلمتها أكدت الدكتورة ميسون العراقي المديرة الطبية لمركز دنيا، وممثلة مؤسسة ميدي بالستاين السويسرية، إن هم المرأة الفلسطينية وما تعانيه تحت الاحتلال بقي هاجسها وهي ابنة حيفا، حتى وهي تشغل مديرة قسم الأورام النسائية في أحد مشافي مدينة سورزي السويسرية، فعملت مع عدد آخر من الأصدقاء على تأسيس مؤسسة ميدي بالستاين في سويسرا عام ٢٠٠٤، وأضافت إن مؤسستنا غير ربحية وتهتم بالصحة للمجتمع العربي عموماً والفلسطيني خصوصاً، ومنذ ذلك الوقت بدأت العمل كمتطوعة مع مؤسسة لجان العمل الصحي في فلسطين، وخاصة برنامج صحة المرأة، ما مكنني من الإطلاع على ما تحتاجه المرأة الفلسطينية، وما تعانيه من قهر وحرمان.

وقالت: «في العام ٢٠٠٧ ولدت فكرة المشروع كاستجابة لا بد منها للتخفيف من آلام المرأة الفلسطينية، وخاصة الصعوبات التي تعترضها في الحصول والوصول للخدمات الصحية في الضفة وغزة، وهو أمر لطالما تحدثت عنه المؤسسات الصحية العالمية في تقاريرها، بسب الاحتلال وسياسات الإغلاق والحواجز التي تقطع الأوصال في فلسطين، إلى جانب التدهور المستمر في الواقع الاقتصادي أيضاً، بسبب ممارسات الاحتلال، إضافةً إلى العجز والتراجع في مستوى الخدمات الصحية العلمية، إذ جرت ملاحظة غياب وجود مشافي تعليمية جامعية».

وحول الأورام ومرض السرطان قالت العراقي، إن أمراض سرطان الثدي والأورام النسائية في فلسطين أقل منها في الدول المجاورة، بحسب الإحصاءات المتوفرة، إلا أن نسب الوفيات أعلى منها في هذه الدول بسبب الكشف المتأخر لهذه الأورام، وهو أمر يعود لعدة أسباب، ليس أقلها الخوف والجهل والقيود الاجتماعية والاحتلال.

وعن أهداف المركز أوضحت العراقي، أن الهدف الرئيس هو الخدمة التشخيصية بشكل أسرع، والخدمة المختصة التي نتطلع لأن تؤدي إلى تقليل الوفيات، ومنح فرص أكبر لشفاء للنساء المصابات بالأورام، مع زيادة إمكانيات الشفاء وتنظيم آليات الحياة للمصابات، وكيف يتصرفن وإلى أين يذهبن، وتسريع الخدمات والعلاجات التي تصل لهن.

وأكدت أن العمل في دنيا المركز التخصصي لأورام النساء، سيرتكز على فكرة تقديم خدمات ذات جودة ونوعية، بحيث يتحول المركز لعنوان تتوجه إليه النساء، حيث سيجدن فيه طاقم إرشادي توجيهي كذلك، كما أن المركز سيكون له وظيفة تعليمية من خلال إنتداب طاقمه لدورات تدريبية تعليمية في الخارج، والاستفادة واستقدام خبرات دولية ومحلية لتحسين الوضع الصحي للنساء الفلسطينيات، وأكدت كذلك على أن دنيا سيقوم بالعمل على نقل الفحوصات للخارج للاستفادة من آراء أخصائيين في التشخيص ووصف العلاج اللازم، لا سيما وأن المشروع برمته جاء بالتعاون مع خبراء ومختصين بعد ثلاث سنوات ونصف من العمل.

وبحسب العراقي فإن للمركز علاقات وطيدة مع مستشفى جامعة لوفن السويسرية، ومستشفى جامعة بازل، والجمعية العالمية لسرطان النساء، وغيرها من المؤسسات في الخارج، في حين يرتكز عمله على مؤسستي لجان العمل الصحي وميدي بالستاين في الداخل.

وحول العلاقة مع مقدمي الخدمات الصحية في فلسطين، أوضحت بأن العلاقة لن تكون تنافسية بل تكاملية، مشيرة إلى إجتماعات عقدت بهذا الشأن مع وزارة الصحة الفلسطينية والمؤسسات الأهلية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين لهذا الغرض، وحتى لا تتكرر الخدمات المقدمة.

وأشادت العراقي بدعم المجتمع المحلي لمركز دنيا، وجهود المتطوعات والمتطوعين في العمل لإخراج هذه الفكرة إلى النور، مشددة على ضرورة تبني المركز من قبل الفلسطينيين، حتى يستمر في العطاء والتطور، مشيرة إلى أن دنيا لن يتوقف عند حدود تدريب عامليه فقط، بل سيعمل على استجلاب أحدث الأجهزة التشخيصة.

وفي كلمة مؤسسة لجان العمل الصحي، التي ألقاها وليد أبو راس المدير المالي والإداري للمؤسسة، بالإنابة عن مدير عام المؤسسة الدكتور ابراهيم اللدعة، تم التركيز على الدور الريادي للمرأة الفلسطينية وحقها في الخدمة الصحية النوعية.

وقال أبو راس، إن المرأة الفلسطينية هي ركيزة المشروع الوطني التحرري، ولذا فلا بد من حمايتها وتحقيق الخدمة الصحية الفضلى لها، فصحة المرأة والأم الفلسطينية هي مقياس رئيس لصحة المجتمع، وعند الحديث عن الأورام النسائية، فإنه يقفز للأذهان مرض سرطان الثدي، الذي يعد الأكثر انتشاراً بين النساء في العالم، وفلسطين جزء من ذلك، وبحسب الإحصاءات، فإن مرض السرطان هو المسبب الثالث للوفاة في فلسطين، وسرطان الثدي واحد من هذه الأمراض القاتلة، الذي غالباً ما يكون السبب في إحداثه للوفاة.

وأكدت لجان العمل الصحي، أنه لا يمكن التعامل مع كل كتلة تظهر في جسم المرأة على أنها ورم، فكل إمرأة تستطيع أن تقوم بفحص ذاتي مرة كل شهر بعد الدورة الشهرية، واذا ما أحست بوجود كتل في ثدييها فعليها المسارعة لاستشارة الطبيب، فالصمت لا ينفع في هذه الحالة، لما يمكن أن يترتب على ذلك من مشاكل اجتماعية، قد تصل حد تهديد استقرار واستمرار الحياة الزوجية للنساء المتزوجات، ومن هنا نحن بادرنا لافتتاح هذا المركز لتلافي ذلك، وللحفاظ على حياة المرأة الفلسطينية.

وقالت المؤسسة، إنه وبحسب بعض الدراسات المحلية، فإن سرطان الثدي يشكل ٣٠٪ من أمراض السرطان التي تصيب النساء في فلسطين، وهذا يؤدي إلى وفاة ٦٥٪ من المصابات بالمرض، والسبب الرئيس في ذلك هو التأخر في الكشف والمعالجة.

وتحدثت الصحي عن دور الاحتلال في تخريب البيئة الفلسطينية، وما ينتج عن ذلك من أمراض وأورام بالقول: «لا بد من الاشارة هنا ونحن نتحدث عن مركز دنيا التخصصي لأورام النساء، إلى ما يسببه الاحتلال من تخريب لبنية مجتمعنا واستهدافها بالتلويث، فكثيرة هي المناطق التي حولها المحتل لمكب لنفاياته السامة ومخلفاته الصناعية. إذ لا يخفى عليكم ما أثارته التقارير العلمية والإثباتات الميدانية من آثار مدمرة لمفاعل ديمونا النووي على صحة المواطنين في منطقة جنوب الخليل، وخاصة الظاهرية، حيث ارتفعت نسب الإصابة بمرض السرطان بمختلف أنواعه إلى مستويات مرعبة، فمن المسؤول عن ذلك؟».

وحول دور العمل الصحي في مركز دنيا قال أبو راس: «ونحن هنا إذ نؤكد بأن مركز دنيا ليس إلا ثمرة جهود حثيثة بذلها الكثيرون من المؤسستين، فإننا نرنو لبناء نماذج تنموية صحية في الوطن، تعزز صمود المواطن وبقائه على أرضه، وفق رؤيتنا الوطنية التنموية المستجيبة دوماً لاحتياجات المجتمع، وهذه عادتنا منذ انطلاق اللجان الشعبية للخدمات الصحية في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، لبلسمة الجراح والتخفيف من الآلام، وحتى صارت جزءاً رافداً لأبطال الحجارة في الانتفاضة الأولى، وصولاً إلى الوضع الذي ترونه اليوم، ولا نبالغ إذا ما قلنا بأن مؤسسة لجان العمل في الضفة الغربية، وشقها الآخر اتحاد لجان العمل الصحي في قطاع غزة، رقم مؤسس ورئيس في منظومة الخدمة الصحية في فلسطين. من خلال الجنود المجهولين الذين ما بخلوا يوماً عن العطاء في أحلك الظروف وأدقها، فدفعوا من دمهم ضريبة للوطن والمواطن، وقضى منهم الشهداء والجرحى في ميادين المواجهة، وسلخ البعض منهم أجمل سني عمره في السجون، ولم يكن هؤلاء تجاراً يتكسبون من آلام الناس وحاجتهم، وهذا عهدنا في مؤسسة لجان العمل الصحي، الذي نعمل ليكون عهداً أيضاً هنا في هذا المركز».

وبعد هذه الكلمات قدمت الفنانة ريم تلحمي، وصلات فنية غنائية برفقة فرقتها الموسيقية، أهدتها للمركز وللمرأة الفلسطينية لمناسبة يوم المرأة العالمي.

وتلى ذلك فتح مزاد علني على قطعتين فنيتين، خصص ريعهما لصالح دعم صندوق مركز دنيا، في بادرة لإطلاق ١٥٠ صندوق تبرعات للغاية ذاتها، سيجري توزيعها في الوطن. كما تبرع الدكتور حسين الشيوخي باسم صندوق المرحومة هيام ناصر الدين، والكلية العصرية بمبلغ ٢٠٠٠ دولار لصالح المركز.

وفي نهاية الحفل توجه الحضور إلى مقر المركز لافتتاحه بجولة في أقسامه المختلفة، بهدف إطلاع الجمهور على خدماته.

الدكتورة نفوز المسلماني، المدير التنفيذي للمركز قالت: «إن طاقم المركز يتكون من أطباء مختصين في علم الأورام وعلم الأشعة، علم الطب النسائي وجراحة الثدي، تشخيص الأورام النسائية وأورام الثدي وعلم تخفيف الآلام المزمنة». وأضافت إن من بين كادر المركز أخصائيون في الصحة النفسية للمصابات بأورام النساء، ومختصون في العلاج الطبيعي المرافق للعمليات الجراحية.

وأوضحت المسلماني، أن دنيا سيسعى لتكريس تجسيد التعاون بين الكفاءات المحلية والعالمية، من أجل تقديم أفضل تشخيص وعلاج ورعاية صحية نوعية للنساء المصابات. مشيرةً إلى أن المركز هو عيادة غير ربحية، تعتمد على الدعم المهني الطوعي، الذي تقدمه باقةٌ من أفضل الأطباء المتخصصين في هذا المجال.

وعن العلاقة بالمؤسسات والجهات الصحية ذات العلاقة قالت: «يتلقى المركز الدعم والاستشارة المهنية المتخصصة من مؤسسات طبية عالمية، كمستشفى بازل الجامعي في سويسرا، ومستشفى لوتسيرن الحكومي السويسري، ومستشفى لوفن الجامعي في بلجيكا، والجمعية العالمية لأورام النساء، ويساهم المجتمعين العالمي والمحلي من خلال مؤسساتهما في تقديم الدعم المالي له».

وحول خدمات المركز أكدت الدكتورة المسلماني، أن الهدف الرئيس سينصب على تقديم الخدمات الطبية النوعية المتكاملة، لمصابات الأورام النسائية وأورام الثدي، بما يتلائم والمعايير العالمية، إبتداءً من مراحل التشخيص الأولية، مروراً بوضع خطة علاج مدروسة ومتفق عليها، ومن ثم مرافقة العلاج ومتابعة خطواته خطوة بخطوة.

ويقدم المركز كذلك بحسب المسلماني من خلال أطبائه المحليين وخبرائه العالميين، خدمة ما يسمى بالرأي الثاني، وهي خدمة تفيد في تشخيص الحالات خارج المركز، لمن يرغبن في سماع رأي ثان من قبل مختصين عالميين آخرين، وفيما يخص العلاج الطبيعي فإن الهدف منه سيكون التخفيف من الأعراض الجانبية المرافقة للعلاج بالأدوية أو بالجراحة، عدا عن تقديم ما يسمى بالعلاج الملطف للآلام المزمنة.

ولهذه الغايات جرى تجهيز المركز بأحدث الأجهزة وبغرفة «التواصل عن بعد»، أو ما يسمى بالفيديو كونفرنس، وذلك لهدفين: الأول: إتاحة المجال «للتعلم عن بعد»، على يد الخبراء العالميين في هذا المجال، والثاني: تسهيل تزويد الخبراء بكل البيانات، الفحوصات، الصور اللازمة، بهدف مناقشة الحالات وتشخيصها على الهواء مباشرة.

هل الزواج لعبة يلهو بها الرجل؟ أم أنه حياة لها قدسيتها؟؟

غزة-أحلام حماد

يعتبر الزواج عقد شراكة مقدس بين الزوج والزوجة، من أجل بناء منزل هانيء خال من المناوشات والصدامات المتكررة، يحاول فيه الطرفان الحفاظ على هذه الشراكة، لا سيما أن كل منهما وافق على الآخر بمحض إرادته، فيحاول كل منهما التنازل عن بعض من عاداته وتقاليده لأجل الآخر، حتى يحدث التفاهم والانسجام.

غير أن بزوغ شبح ما يعرف بالطلاق المبكر خلال الأشهر الأولى من الزواج، يعد كابوساً مرعباً لكثير من الأسر والعائلات، لما يمثله من تهديد حقيقي لتقويض مؤسسة الزواج وتعريضها للخطر، فمشكلة الطلاق تعتبر إحدى المشكلات الاجتماعية الخطيرة، التي تؤدي إلى تفكك الأسرة وتهتك النسيج الاجتماعي، وما يصاحبها من مضاعفات خطيرة لا تنحصر في المشكلات العائلية، والتي تمتد لتصل أحياناً إلى الشجارات التي تنجم عنها خسائر بشرية، وتنعكس سلباً علي الأبناء والمطلقات بل والمجتمع بأسره.

حالات مجتمعية

قالت شادية البالغة من العمر ٢٥ عاماً: «لم يستمر زواجي غير أشهر معدودة، وكان الانفصال عن زوجي بدون طلاق لسنتين كاملتين، وما حدث كان نتيجة عدم رغبتي وقناعتي بالزواج منذ البداية، ولكن الضغوط التي تعرضت لها من قبل أهلي، كانت أحد أهم أسباب الانفصال ومن ثم الطلاق». وأضافت أن زوجها كان يعاني من ضعف في الشخصية بشكل كبير، لدرجة تصل إلى تدخل أهله في أدق تفاصيل حياتهما الزوجية، وأصبح الأمر لا يطاق للاستمرار في الزواج. أما ميرفت فتقول عن تجربتها، لم يكن لدى زوجي عمل، ومع سوء الأوضاع المعيشية ورفض أهله مساعدته، كان من الصعب الاستمرار، خاصة أنه ذكر عندما تقدم لخطبتي أنه يعمل بشكل ثابت، وأن دخله جيد، وهذا ما لم يكن حقيقياً، إضافة إلى أخلاقه السيئة، وما كان يرافقه من ضرب وشتم وإهانة، كل هذا جعل من حياتي معه كابوساً لا يطاق. وقالت ألفت: «إن سبب طلاقي كان بسبب مشكلة طبية تتعلق بقدرة طليقي الجنسية، وإخفائه الأمر خلال فترة الخطوبة، ورفضه للعلاج أو حتى الاعتراف بأنه يعاني، وتهديده المستمر لي بان لا أتحدث بهذا الأمر مع أحد، ولم يستمر زواجنا غير سنة واحده فقط».

نظرة المجتمع للمطلقة

وتبقى المطلقة تعاني من نظرة مجتمعية متدنية، يفسرها الدكتور رفيق المصري أستاذ علم الاجتماع في جامعة الأقصى بالقول: «يتم النظر للمرأة المطلقة بشكل غير لائق من قبل المجتمع، أي أنها ما دون المرأة العادية إلى أقل مستوى منها، وذلك لسيادة وشيوع الثقافة الذكورية في المجتمع، التي تعنى وقوف المرأة في درجة أقل مقارنة بالرجل بشكل عام، وعليه تصبح المرأة المطلقة في درجة أقل بكثير من قريناتها الأخريات، وهي بالتأكيد نظرة متأخرة وضيقة». وقال: «المأساة تزداد بؤساً عندما تقع مسئولية الطلاق على المرأة بشكل عام، أي أنها تحمل مسؤولية هذا الفعل ألا مرغوب، باعتبارها هي العنصر الأضعف في العملية، وتكال لها التهم بأنها غير قادرة على التحمل والصبر، خاصة في الظروف التي يعيشها الشعب الغزي من حصار وفقر وبطالة، لأن السبب الأكثر شيوعاً هو نتاج عامل اقتصادي له علاقة بالزواج المبكر، وقلة خبرة المتزوجين الإثنين». وأوضح المصري، أن الزواج عملية هدفها تكوين الأسرة وتواصل الأجيال، لكن ما يحدث في مجتمعنا يسمى تفريغ لكبت جنسي فقط، وعند الأهل يسمي صيانة للشاب والفتاة من الانحراف، أو جلب لشغالة تساعد الأم أو بهدف كثرة الإنجاب وتكوين عزوة اجتماعية، أو المباهاة الاجتماعية، وكل هذه المبررات تعتبر جريمة اجتماعية في حد ذاتها. ونوه إلى أن الزواج لا يقوم إلا على معايير لها علاقة بمدى التوافق بين الزوجين، وأيضاً لها علاقة بالمستوى الاجتماعي، وكذلك المستوى الثقافي والعلمي والعاطفي.

الطلاق يحدث نتيجة الضغوط

وفي السياق ذاته، أوضح الدكتور سمير زقوت أخصائي نفسي في مركز غزة للصحة النفسية، بأن الطلاق المبكر يحدث بين صغار السن، الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨–٢٣ سنة، وهي ظاهرة لها عوامل وأسباب متعددة من ضغوطات اقتصادية واجتماعية ونفسية وعاطفية. وأشار إلى أن الإنسان قد يتعرض لنوعين من الضغوطات، منها السيئة والتي تكون درجتها أعلى وتؤثر على الإنسان بشكل كبير، ومنها السارة التي تكون ناتجة عن زواج أو ميلاد طفل جديد، ويكون تأثيرها على الإنسان أقل من غيرها. وبين زقوت أن الزواج بدون أسس وتوافق بين الزوجين، يؤدي إلى حدوث خلافات تؤدي بالنهاية للانفصال المبكر.

الأسباب المؤدية للطلاق

يقول الشيخ عبد الخالق البحيصى مدير دائرة الإرشاد والإصلاح، حول الأسباب المؤدية للطلاق: «مشاكل وأسباب الطلاق هي جزء من عدم التكافؤ الإنساني بين الرجل والمرأة، فمنذ الطفولة علينا أن لا نربي البنت على أنها زوجة وأم فقط، بل نربيها على أنها إنسانة أولاً، وامرأة لها دورها الفعال في المجتمع ثانياً، هذا بالإضافة إلى دورها السامي إذا كانت زوجة أو أم. وأضاف: «إن عدم معرفة كلا الطرفين المقبلين على الزواج للآخر قبل الزواج، وسوء الاختيار، من أكثر الأسباب التي تؤدي للطلاق، إذ يقول النبي صلى الله عليه وسلم: «تنكح المرأة لأربع: لمالها ولجمالها ولحسبها ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك». وأوضح أن القسوة والعنف من قبل الزوج أو أهله على الزوجة، وتدخل أهل الزوج أو الزوجة في حياة الزوجين، سبب كاف يؤدي لحدوث مشاكل يصعب السيطرة عليها في داخل الأسرة، إضافةً إلى المشاكل الاقتصادية وبخل الزوج وإسراف الزوجة من ناحية أخرى

مسلسل متواصل من العزل والإعتداءات اليومية

رام الله: عزيزة نوفل

في العام ٢٠٠٠، اعتقلت الأسيرة عبير عمر، من بلدة دورة جنوب الخليل وحكم عليها بالسجن ١٦ عاماً، بتهمة محاولة طعن جندي صهيوني، ورغم مرور أكثر من ١١ عاماً على اعتقالها، إلا أن الأسيرة الفلسطينية لا تزال تعاني الكثير في ظروف السجن، التي لم تستطع التكيف معه حتى الآن. تقول والدتها: «منذ اليوم الأول لاعتقالها وحتى الآن، وعبير تعيش ظروفاً مآساوية بسبب ظروف السجن غير الإنسانية، إلى جانب الإعتداءات اليومية عليهن من قبل السجانات، اللواتي يستغلين أي حدث للإعتداء عليهن وقمعهن». تابعت الوالدة التي تقوم بزيارتها كل حين: «عبير تعاني من نقص حاد في الوزن، و»أنيميا» فقر الدم، ونقص الفيتامينات الضرورية في الجسم، ورغم حاجتها الماسة للعلاج، إلا أن إدارة السجن لا تقدم لها حتى الغذاء اللازم لحالتها المرضية. تشير الأم إلى أن العائلة حاولت أكثر من مرة إدخال طبيب خاص لفحص عبير، ومعرفة سبب الأعراض الصحية التي تعاني منها، إلا أن إدارة المعتقل رفضت كل الطلبات التي تقدم بها محامي العائلة، وحتى محامي نادي الأسير الفلسطيني الذي تدخل كذلك دون جدوى. وبحسب الأم، فقد كان وزن عبير، التي تبلغ من العمر الآن ٣٠ عاماً، يربو عن ٨٠ كيلو، إلا أنها خسرت أكثر من نصف وزنها خلال الفترة الماضية: «كل زيارة ألاحظ تدهور وضعها الصحي، فوزنها يتناقص ولونها شاحب وبالكاد تستطيع المشي». تحاول العائلة من خلال إدخال مبالغ كانتينا إضافية لعبير، تعويض نقص الغذاء والدواء للأسيرة، لعل ذلك يسهم في التخفيف من آلام ابنتها، والتي باتت تعاني من هزال دائم وأوجاع في الأطراف والمفاصل إضافة إلى صداع دائم.

استهداف واضح

عبير ليست الأسيرة الوحيدة التي تعاني من ظروف الاعتقال وبطشه، فجميع الأسيرات مررن بنفس التجربة القاسية التي مرت بها عبير، منذ اللحظة الأولى لاعتقالهن وحتى اليوم الأخير لفترة محكوميتهن، كما تقول الأسيرة المحررة ندى درباس من مدينة القدس المحتلة، التي أفرج عنها نهاية فبراير الفائت. فقد اعتقلت درباس بعد مداهمة منزلها في قرية العيسوية شمال شرق القدس في أيار من العام ٢٠٠٧، ونقلت إلى مركز تحقيق المسكوبية، وهناك قضت أكثر من ٢٨ يوماً في العزل، استخدم بحقها أبشع الطرق والأساليب للإعتراف. تقول عن ذلك: «لا تختلف أساليب التحقيق بين الأسير والأسيرة، فكل الوسائل تستخدم خلال التحقيق لنزع الإعتراف من الأسرى، على العكس يستغلون الأسيرة بطريقة أكثر للضغط عليها». وتشير درباس إلى أن ظروف اعتقالها والتحقيق معها كانت قاسية جداً، حتى أن جنود الاحتلال هددوها بإحضار أشلاء من جثة والدتها المتوفاة إذا لم تعترف، إضافة إلى التحقيق المتواصل على مدار الساعة ومنعها من النوم.

الأسيرات في أرقام

يبلغ عدد الأسيرات الفلسطينيات حسب آخر إحصاءات لنادي الأسير الفلسطيني ٣٧ أسيرة، بينهن ٢٧ أسيرة تم إصدار أحكام عليهن، و ٨ أسيرات موقوفات، و٤ أسيرات معتقلات إدارياً، حيث يتواجدن في سجن الدامون (١٦ أسيرة) وسجن هشارون (٢١ أسيرة).

وبحسب نادي الأسير عدد كبير من هؤلاء الأسيرات، يعانين من أمراض مزمنة، حيث تعاني خمس أسيرات من أمراض السرطان، وعدد كبير منهن يعانين من أمراض السكري والضغط والالتهابات الحادة.

وقال نادي الأسير، إن إدارة مصلحة السجون الإسرائيلية، لا تراعي أي ظروف صحية للأسيرات، بل على العكس، تقوم بفرض إجراءات انتقامية ضدهن، مثل تحويلهن للعزل الإنفرادي، كما في حالة كل من الأسيرات عبير عودة ومريم طرابين ووفاء البس، من العزل الانفرادي في سجن هشارون وتلموند.

الأسيرة وفاء البس من قطاع غزة، المحكوم عليها بثمانية أعوام، تعاني من حاله صحية سيئة للغاية، بسبب حروق خطيرة بكامل جسمها، التي تضاعفت بسبب ظروف العزل السيء، من رطوبة وعدم التهوية الجيدة، لفترة تزيد عن أربع سنوات، ولا زالت.

ظروف صحية سيئة

عن ذلك تقول المحامية بثينة دقماق، مديرة مؤسسة مانديلا لرعاية الأسرى، التي تقوم بمتابعة أوضاع الأسيرات في سجون الاحتلال، أن عدداً كبيراً من الأسيرات في سجون الاحتلال، يعانين من أمراض مزمنة تفاقمت أوضاعهن بسبب الإهمال الصحي.

ولعل أبرز هذه الأمراض، هي آلام في الظهر «الديسك»، وذلك بسبب أساليب التعذيب التي اتبعت مع الأسيرات لإجبارهن على الإعتراف، كما في حالة الأسيرات أحلام التميمي، آمنة منى وقاهرة السعدي.

شددت دقماق على أن إدارة السجن تماطل في تقديم العلاج، حتى في حال تدخل المؤسسات الحقوقية من خارج السجن لإدخال أطباء، تكون هناك عراقيل. تقول: «في هذه الحالة، تحتاج الأسيرة إلى تقديم طلب للحصول على «موافقة أمنية»، يتم السماح لها بإدخال الطبيب، تحتاج أحياناً إلى أكثر من ستة أشهر، وبعد ذلك يتم التنسيق من قبل المؤسسة مع إدارة السجن، بحيث يتم إصدار تصريح للطبيب بدخول السجن والالتقاء بالأسيرة.

منع من الزيارة والكانتينا

إلى جانب الوضع الصحي السيء، تعيش الأسيرات ويلات الإعتقال، شأنهن شأن باقي الأسرى الفلسطينيين من منع للزيارات وحرمان من الكانتينا، الظروف المعيشية الملائمة في برودة الشتاء وحر الصيف، العزل والغرامات المالية العالية، الاعتداءات اليومية والتفتيش الليلي، دون مراعاة لجنسهن وظروفهن الصحية.

تقول الأسيرة المحررة درباس: «منذ اليوم الأول في المعتقل، تبدأ الاسيرة رحلة عذاب منظمة تقوم بها سلطات الاحتلال، فمن التحقيق القاسي مروراً بتحويلهن إلى الغرف في أقسام الاحتجاز، التي لا يراعى فيها أي ظروف معيشية ملائمة للأسيرات، فالرطوبة عالية جداً، وفي الشتاء لا يوجد أي تدفئة، وفي الصيف التهوية معدومة.

وفيما يتعلق بالطعام، تحاول إدارة المعتقل كما تقول درباس، استعمال الوجبات اليومية للضغط على الأسيرات، فهي غير معدة جيداً، بالإضافة إلى عدم وجود مستوى أدنى للنظافة العامة، والسماح للأسيرات الجنائيات بالطبخ، كما أن هذه الوجبات لا تراعي احتياجات الأسيرات من المواد الغذائية.

كما تقوم إدارة المعتقل بفرض غرامات مالية عالية على الأسيرات، وفرض عقوبات بمنعهن من الكانتينا والزيارات لذويهن لأسباب واهية، وكثيراً ما تحول الأسيرات للعزل الانفرادي لفترات طويلة، كما هو الحال مع الأسيرات آمنة منى ووفاء البس.

تقول درباس أيضا: «إن إدارة السجون تحاول إضعاف الأسيرات بسحب إنجازاتهن، وكان آخرها منع إدخال الكتب، ومنعهن من إكمال دراستهن الجامعية، أو تقديم امتحانات التوجيهي، إضافة إلى سياسة التفتيش والمداهمات الليلية للغرف بشكل مستمر ومستفز، ومصادرة أغراضهن الشخصية، وتدمير الأقسام، وقطع بث الفضائية الفلسطينية بعد الثورات في الوطن العربي، واقتصارها على المحطات الأجنبية الخليعه.

المرأة كنموذج معد مسبقاً

سماح الشيخ

تحاول العقول البشرية في كثير من الأحيان إيجاد نقاط إلتقاء أو تشابهات تجمع الأشياء وحتى الأشخاص. هذه العوامل المشتركة للحالة تخلق أوتوماتيكياً نمطاً (stereotype) يسّهل على العقل التعامل معها.

وكي لا نرهق تفكيرنا، خلقنا أنماطاً لكل شيء، حتى ذهب بنا التنميط إلى التعميم. كثيراً ما نسمع أقاويل على شاكلة: «لا تستطيع النساء صبراً»، «كيف تلتزم بموعد وهي امرأة؟!»، «الأنثى متقلبة المزاج»، «النساء أهل النميمة»، «لا تأخذ وعداً من امرأة». بل إن هذه الأقاويل أصبحت أمثالاً شعبية في ثقافات عدة، فالمرأة لا تبتل في فمها فولة لكثرة إفشائها السر، وهي تلميذة الشيطان في نصب المكائد...إلخ. إن خلق نموذج واحد للطبيعة الأنثوية أراح فكر الرجل وأطلق الصفات وعممّها وتصرف على أساسها. توازت ذهنياً الأجوبة على أسئلة مثل: ماذا تريد النساء، إلى أين تصل ردود أفعالهن، وكيف يفكرن بأنصاف عقول، فلا يستطعن سوى أنصاف الحلول..!

غالبية الأعمال الدرامية جاءت تثبت صحة هذا التنميط، كأن يتوقع الممثل ردة فعل معينة من الممثلة فلا يجد سواها، وبالتالي يكون الذكر على حق كامل ويجب علينا مرة أخرى الاستماع له والتسليم برأيه. الإعلانات الاستهلاكية ومعظم البرامج المرئية والمسموعة، وحتى بعض رسائل المجموعات البريدية الألكترونية، كرست للتعامل مع المرأة كنموذج بعينه. فالوصول للرضا الأنثوي له خط واضح، متمثل في استعمال كذا، ولإسعاد العائلة، على الأم اتخاذ طريق أوحد عبر الالتزام بكذا وكذا، الشكل الخارجي لا بد له من ذاك التعديل، والمضمون يجب عليه ألا يحيد عن تلك المشورة. حتى العلاقة مع الرجل أصبحت آخذة في التسطيح، لأنه هو أيضاً طاله التنميط، وصار هناك نموذج للرجل الخليجي، وآخر للغزاوي وغيره للعصبي، وهناك الرجل «ابن أمه»، وهناك وهناك...إلخ.

حتى المرأة الغربية أو الأجنبية غير العربية خلق معظمنا، رجالاً ونساءً، نموذجاً مغلوطاً لها، يقضي بانتقاص عفتها وانحلالها وابتذال سلوكها، لمجرد اختلاف بعض قيمنا ومفاهيمنا عن مجتمعاتهم. في أوقات أخرى يخدم هذا التنميط المرأة الأجنبية، فنجد الرجل العربي لا يقبل أن تكون لزوجته أي تجارب سابقة، ولا يقدم على الارتباط ممن قد يسمع عنها شيئاً من ذاك، في حين لا يستطيع مجادلة الأجنبية في ماضيها كثيراً، إذا أراد الزواج منها.

هناك أيضاً الأنماط الفرعية للتشكيلة الأنثوية في ذهنية المجتمع الخربة: بنت الجامعة، كانت سابقاً بنت مدارس، وقد تكون فيلسوفة لسانها يطول ويصعب مجاراتها! العاملة في النشاط النسوي، حيث يكون سلوكها موضع شك! الفتاة التي انفصل والديها، وما يحتمل أن استقته من والدتها من طباع تودي بالحياة الأسرية! وحتى التي تربت بعيدة عن الأب لأسباب غير الطلاق، كوفاته أو سفره، تبقى تربية (امرأة)!

تسبق تلك النماذج: المرأة المطلقة، والمرأة العاقر، جالبة النحس، صاحبة الإعاقة، سيئة الحظ، غير المحجبة، أسيرة سابقة، فنانة، مدخنة، منقبة... وغيرها من أنماط يعج بها العقل العربي والفلسطيني، لا تلبث أن تتنوع وتتخصص وتتفرع لمزيد من التكريس الدوني لنساء وفتيات اختلفت أقدارهن سواء بقرار منهن أو من غيرهن.

التخارج من وجهة نظر نسوية وقانونية

هل يضمن التخارج حقوق النساء؟

بقلم : المحامية حنان شنار

التخارج في الميراث، هو أن يتصالح الورثة على إخراج بعضهم من الميراث مقابل ثمن معلوم، حتى ولو لم تكن موجودات التركة معينة أي معروفة. فالتخارج في الأصل عبارة عن اتفاق بيع بين الورثة، على أن يبيع أحدهم أو إحداهن نصيبه في الأموال، التي آلت اليه من مورثه بعد وفاته، لوارث آخر أو أكثر من وارث، مقابل ثمن معلوم يتفق عليه. ومن شروط المخارجة، أن لا تتم إلا بين الورثة أنفسهم، ولا يجوز أن تتم بين وارث وشخص ليس من الورثة، إذ نصبح في هذه الحالة أمام عقد بيع عادي، لا تنطبق عليه أحكام المخارجة، وإنما أحكام عقد البيع، وهي أحكام مختلفة.

ومن شروط صحة المخارجة، أن يقوم الوارث ببيع حصته كاملة إلى الوارث الآخر، لأن مضمون التخارج، يعني إخراج أحد الورثة أو مجموعة منهم من التركة، بحيث تنتهي علاقتهم القانونية بهذه التركة، إلا بالقدر الذي نص عليه القانون. فإذا قام أحد الورثة ببيع نصف حصته أو ربعها، أو أي جزء شائع منها، فلا يعد ذلك مخارجة، وإنما يعد بيعاً عادياً، ولو كان البيع لأحد الورثة، لأن علاقته مع التركة لا تزال موجودة في الجزء الذي لم يبعه. لذلك استقر الاجتهاد، على أن اقتسام أعيان التركة، وتنازل البعض عن حصته الإرثية في بعض العقارات، مقابل تنازل البعض الآخر عن حصته الإرثية في عقارات أخرى، إنما هو تخاصص رضائي، يدخل في مفهوم القسمة، ويخرج عن المفهوم الشرعي للتخارج.

ومن مضار ومحظورات التخارج، أنه غالباً ما يستخدم الناس عقد المخارجة ضد النساء في العائلة، تحت الضغط والإكراه، ويكون من قبل الأخوة أو الأعمام أو الآباء أنفسهم، تجاه الأخت أو الابنة أو الزوجة أو الأم، مقابل مبلغ رمزي جداً، لأن الثمن المعلوم في عقد التخارج هو شرط من شروط صحته، لا يتم إلا بتحديده مقابل إخراجهن من التركة عن طريق التدليس والتغرير بهن بأي شكل من الأشكال، مقابل إنهاء العلاقة القانونية التي تربطهن بالتركة كما ذكرنا لصالح المتخارج لهم وهم الذكور، عملاً بنظرية العيب السائدة في المجتمع، التي تقوم على أساس التماسك الأسري وتجنب شماتة الناس، وأن الحفاظ على سمعة وتراث العائلة حق مقدس، لا يجوز أن يمس من قبل الأغراب، بمعنى زوج الأخت أو العمة أو غيره. كأن يقال إن والدنا ترك لنا عند وفاته قطعة الأرض التي نعيش منها ونسكن فيها، وهي لا تساوي إلا خمسة آلاف أو ألفي دينار، وسوف نعطيك نصيبك من الميراث، مقابل توقيع تخارج في المحكمة الشرعية، يفيد تنازلك عن نصيبك في الميراث، وبعد توقيع هذا العقد، يتم دفع ثمن مئتي دينار على سبيل المثال، وفي الوقت نفسه تكون تركة المتوفي تساوي آلاف الدنانير، وبموجب هذا العقد، تخرج الأخت من التركة نهائياً، وهي لا تعرف ما هي موجودات التركة، كما أنها تجهل قيمة العقار أو الأرض الذي باعته مخارجة. ومن مضار عقد التخارج أيضاً، أنه يعتبر وسيلة للتحايل على القانون، من أجل التهرب من دفع الضرائب المترتبة على موجودات التركة، من عقارات وأراضي وغيرها. أضف إلى ذلك أن كثير من الأشخاص الورثة، واللذين آلت لهم التركة عن طريق التخارج من جميع الورثة، كانوا سببا في ضياع الأراضي والعقارات في فلسطين، وتسريبها عن طريق بيعها في الخارج، أميريكا أو أوروبا إلى الإسرائيليين، لإقامة المستوطنات لليهود عليها، لأنهم مالكين لجميع حصص الورثة، والأمر يتم في غاية السهولة. فالقضية إذن مهمة على المستوى الوطني والمجتمعي، بنظر وشمولية ينقصها الوعي، الذي ينطلق من باب الحرص على الشيء، وإذا بنا بسبب ذلك نفقده كلياً.

إنه لمن الغبن والتدليس أن يلجأ الناس إلى المحاكم الشرعية والكنسية معاً كجهة رسمية، إلى هذا النوع من البيوعات، التي من المفروض أن تتم أمام الموقع الرسمي المختص حسب نص القانون، أي، إما دوائر الأراضي أو كاتب العدل في المحاكم النظامية. إن المحاكم الشرعية والكنسية، لا يوجد لديها خبراء مختصين للكشف عن العقارات أو قطع الأراضي، لتخمين قيمتها الحقيقة، التي قد تكون بالآلاف أو الملايين، لأنها تعتمد على ما يصرح به الطرفان المتخارج له والمتخارجة عند توقيع العقد، دون التحقق من القيمة الفعلية لذلك، يدون فيه مقابل ثمن معلوم وقدره ديناران، وتعلل المحاكم ذلك، بأنها تعتبر التخارج شأناً عائلياً، يتم برضاء الطرفين، ولكنه رضاء يشوبه البطلان التام، للجهالة الفاحشة التي تكون عند المتخارجة في أغلب الأحيان، لما فيه ضياع لحقوقها التي تريد أن تحافظ على تراث العائلة واسم والدها أو زوجها من خلال ذلك، فهي لا تفهم إلا هذه الثقافة المحدودة التي تربت وترعرعت عليها في المجتمع، وبسببها قد تجد نفسها أحياناً في الشارع بعد ضياع حقوقها.

أضف إلى ذلك، بما أن المتخارجة قد قامت بإخراج نفسها من التركة مقابل ثمن معلوم وقدره ديناران فقط لا غير، فهي تعتقد أن ليس من حقها المطالبة بأي مال يظهر للميت، وهي لا تعرف عنه عندما قامت بتوقيع عقد المخارجة في المحكمة، وغالبية النساء في مجتمعنا يجهلن هذه المعلومة، وذلك بسبب قلة المعرفة والتوعية بحقوقهن، بأن عقد المخارجة لا يكون شاملاً لأي مال يظهر للميت بعد العقد، لم تكن المتخارجة على علم به عند التعاقد، وهذا يشمل أي حقوق تظهر للتركة على الغير، فلو ظهر شخص أقر بأن للميت في ذمته مبلغ خمسة آلاف دينار، فإن البائعة المتخارجة تأخذ حصتها منه بحسب نصيبها الشرعي في التركة، ولا يجوز للمشتري المتخارج له أن يدعي أنه قد اشترى حصتها الإرثية بالكامل. كذلك لو اكتشف فيما بعد أن للميت أرصدة نقدية في أي بنك، أو مصاغاً أو أرصدة علنية أو سرية غير معروفة، فإن هذه الأموال لا تكون مشمولة بالتخارج، وكذلك الحال إذا ظهر للميت بوليصة تأمين على الحياة بملغ كبير ولم تكن تعلم بها المتخارجة البائعة، ثم اكتشف أمرها، فإن حصتها لا تكون مشمولة بهذه المخارجة. ولذلك فقد كان للسنهوري رأي صحيح في عقد التخارج، عندما وصفه أنه عقد ينطوي بطبيعته على بيع الوارث أو الوارثة لنصيبها في التركة جزافاً. وهو حقاً مجازفة، لأنه يقيناً يتم حجب المعلومات بشكل مقصود عن النساء الوارثات، بخصوص موجودات التركة، من جميع ما ذكر أعلاه، ولا يصرح لهن إلا بالقليل من المعلومات عن التركة، ونصيب كل وارث فيها.

إن خطورة هذا العقد تتجاوز هذا كله، عندما يتم توقيع عقد المخارجة في المحكمة الشرعية أو الكنسية، فإن المشتري المتخارج له، يستطيع أن يستعمله ويتصرف به اتجاه أي حصة إرثية للمتخارجة، في الأموال المنقولة وغير المنقولة، ونقل ملكيته إلى اسمه في الدوائر الرسمية، وهذا ما يسمى بآثار العقد، دون الحاجة إلى أي توقيع شخصي من الوريثة، أو تنازل جديد منها، يصرح عن إرادتها الكاملة في ذلك، في أي دائرة رسمية، سواء في البنك أو دوائر الأراضي أو المحاكم النظامية وكاتب العدل، ويعتبر بتصرفه هذا، أن عقد التخارج من الوريثة أصبح سند تمليك للمشتري، شاملاً لحقوقها الإرثية في الواقع، سواء أرادت ذلك أم رفضت.

إن هذه القضية خطيرة جداً ومهمة جداً، ويجب أن يتم التعاطي معها بمنتهى الجدية والمسؤولية، وأن تطرح للبحث والتوعية، وأن تأخذ إجراءاتها العادلة في الوصول إلى المسؤولين وصناع القرار، إذا أردنا أن نتحدث عن قانون أحوال شخصية، يكفل حقوق المرأة في الميراث، وهو حق كفله لها الشرع والقرآن الكريم، إلا أنه يتم لالتفاف عليه بشتى الطرق والإجراءات العبثية، لأن فيها إجحاف بحقوق النساء، ويجب أن ترفع النساء صوتها عالياً لرفع هذا الضيم عنهن، لأن فيه سلب لأملاك النساء وحقوقهن الإرثية، والمصيبة غالباً ما تكون المرأة هي المساهم الأول في وجود هذه الأملاك، وهي أول كائن يحرم منها باسم القانون. وإذا أردنا أن نتحدث عن حقوق النساء كقضية وطنية ومجتمعية، فهي من أولويات الحقوق التي يجب أن تحصل عليها، وهي قضية وجود أو عدم وجود، لأن المخارجة في القانون، تعني إلغاء وجودها ودفن حقوقها، وكأن من شرع ذلك، دفن شخص المرأة وتخلص منها للأبد.

في الثامن من آذار

المرأة في الأغوار وتجاوز العيب والمألوف

طوباس: شهناز حميد

بين العيب والمشروع، راحت فريال جميل صوافطة تسوق مبررات انتساب النساء إلى التجمعات النسوية، ومشاركتهن في فعاليات ليست نسوية أيضاً، فبات العيب مسموحاً وأصبحت المشاركة النسوية شيئاً عادياً ومالوفاً. وقبل عشر سنوات أو أكثر، لم تكن صوافطة التي تراس تجمعاً نسوياً في منطقة الأغوار الشمالية في محافظة طوباس، تتخيل أن تصل المرأة في منطقة الأغوار الشمالية، إلى مرحلة من الوعي والقدرة والجرأة لتشارك في مسيرة نسوية تضامنية، أقيمت في يوم لم تكن هي كامرأة وبقية النساء في منطقتها، تسمع عنه، فطالما ظل يوم الثامن من آذار آنذاك، يوماً عادياً رتيباً مليئاً بالواجبات والأعباء المنزلية والزراعية غير المحدودة للمرأة. وكثيراً ما تساءلت هذه الناشطة النسوية، خلال سنوات العيب تلك، هل من الممكن أن يتغير واقع المرأة في الاغوار الشمالية تحديداً، لتخرج من الإطار النمطي الذي وضعت فيه لأسباب عديدة، لا تتوقف عند الأسباب الاجتماعية فحسب؟ بل إنها كثيراً ما كانت تمعن بأسئلتها تلك لتقول، هل يأتي يوم وتتحرر فيه المرأة الغورية من كافة القيود التي تحيط بها، كما يحيط السوار بالمعصم؟ مبينة أنها لاقت الإجابة لتساؤلاتها التي ظلت مبهمة لعشرات السنين في هذا اليوم، وتلك المشاركة النسوية اللافتة للانتباه في الثامن من آذار.

في الثامن من آذار الماضي، وبدعوة من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، نظمت مسيرة نسوية حاشدة، شاركت فيها كافة الفعاليات والمؤسسات الحكومية والأهلية، وبمشاركة محافظ محافظة طوباس، د. مروان طوباسي، وليلى سعيد رئيسة الاتحاد في المحافظة، وتظاهر الجميع فوق الأراضي المهددة بالمصادرة في قرية بردلا في الأغوار الشمالية. وكان للنساء في هذه التظاهرة حضوراً لافتاً، إذ شاركت عشرات النساء ممن يعملن في الزراعة وتربية الأغنام من مواقع المالح والفارسية ومكحول وعين البيضا وكردلا ، التي تقول صوافطة عنها أنها انتصار للمرأة في الأغوار الشمالية، على كافة التحديات التي تواجهها. وتقول صوافطة، أن الكثير من النساء المشاركات في المسيرة، تركن أعمالهن المنزلية والزراعية والعناية بالأغنام وتحضير منتجاتها لبعض الوقت، للمشاركة في هذا الحدث الذي يعد الأول من نوعه في المنطقة. غير أن ما يحز في نفس هذه الناشطة وغيرها من ناشطات العمل النسوي في الاغوار الشمالية تحديداً، هو أنه وعلى الرغم من الأعباء الجمة التي تقوم بها المرأة المزارعة والمربية للمواشي، إلا أنها وعند إحصائها في الإحصاءات الرسمية، تسجل بأنها لا تعمل.

وتقول: «عادة ما يقوم العمل الزراعي على المرأة بالدرجة الأولى، فيما يقف الرجل كمكمل لهذا العمل، فالمرأة تزرع وتقلع وتجني، فيما نجد الرجل يعبء الخضار في الصناديق بيد، ويمسك سيجارته باليد الأخرى؟ وتتابع: «هي تتعب وتكد، ويقال غير عاملة، فيما يتم التعامل مع الرجل بأنه عامل، لكونه رجل». مبينة أن المرأة في الأغوار الشمالية تحديداً، لم تستفد ولن تستفد من قرار الحكومة الفلسطينية، بجعل يوم الثامن من آذار، يوم عطلة رسمية مدفوعة الأجر ...؟!! .

وعموماً يدخل عمل المرأة في الزراعة ضمن ما يسمى بالاقتصاد غير المرئي، الذي لا يتم احتساب الناتج المترتب منه ضمن الناتج القومي للدولة. تقول ناشطات نسويات في منطقة الأغوار الشمالية، أن هذه الفعالية أثبتت للمرأة الغورية أولاً، بأنها قادرة على العمل والمشاركة والانطلاق والتحرر من قيود كثيرة كانت مفروضة عليها. وتقول دلال دراغمه من منطقة الفارسية في الأغوار الشمالية، أنها اضطرت للسير عدة كيلومترات سيراً على الأقدام، بغية المشاركة في هذه المسيرة، التي سمعت بأنها أقيمت تضامناً معها، كونها تعد إحدى النساء. مبينة كيف أنها تركت العديد من الأعباء المنزلية، وأجلت عملية تصنيع منتجات الألبان، حيث تعتمد هي وعائلتها على تربية المواشي، إلى أن تعود من المشاركة في هذه الفعالية.

وتسرد الخمسينية دراغمة، وقد ارتسمت على شفتيها بسمة، تشي بنوع من القبول والقناعة بمشاركتها في هذه المسيرة، كيف أنها أمضت ما يزيد على الثلاثين عاماً من عمرها، متنقلة في غير مكان في الأغوار الشمالية، دون أن يكون للمرأة مشاركة من هذا النوع. وبثقة بالغة، حملت دراغمة العلم الفلسطيني بيد، فيما امسكت بيدها الأخرى بلافتة تؤكد على الرفض المطلق للاحتلال وسياساته العنصرية، التي تستهدف الأغوار الشمالية بالهدم والضم والتهويد والمصادرة والاحلال السكاني للمستوطنين مكان السكان الأصليين.

وتقول: «منذ سنوات قليلة، بات هناك العديد من الجمعيات التي تستهدفنا كنساء «مشيرة إلى أنها تنتسب لإحدى هذه الجمعيات، ليس للفائدة العينية، والمتمثلة ببعض المساعدات التي تقدمها، جراء برامج ومساعدات غذائية، بل لتعرف وتعلم حقيقة ما يجري حولها».

غير أن هذه المرأة، لم تكن تعلم أنها في الوقت الذي كانت تحتفل فيه بيومها على أرض، طالما سعت السلطات الإسرائيلية وتسعى جاهدة لضمها إليها، ولتكون جزءاً من الدولة اليهودية المزعومة، فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهون كان يتجول على مقربة منها في الأراضي الفلسطينية المغتصبة من الأغوار الشماليةن واعلن عن استهداف وتمسك الحكومة الاسرائيلية بالأغوار الشماليةن وبانها جزء لا يتجزا من الدولة اليهودية واراضيها...؟!! وكان نتنياهوا قد قال خلال تلك الجولة: «إن على الجيش البقاء على طول نهر الأردن في أي اتفاق مستقبلي، مضيفاً: «أن الحدود الشرقية لإسرائيل يجب أن تكون ضفاف نهر الأردن». وأردف: «خط الدفاع لإسرائيل يبدأ من هنا»، أي من الأغوار الشمالية. وتسرد دراغمه كيف أنها تابعت وسائل الإعلام في اليوم الثاني، التي تناولت تصريحات رئيس الحكومة الفلسطينية د. سلام فياض، الذي طمن قلبها كما قالت، بتأكيده على أن لا دولة دون الأغوار. ومراراً أكد د. سلام فياض، على أن لا حل من دون دولة فلسطينية كاملة السيادة على أرضنا المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، ولا دولة من دون الأغوار التي ستبقى جزءاً لا يتجزأ، كما القدس الشرقية، من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وأشارت دراغمه إلى أنها كانت شاهدة على تصريحات فياض هذه أكثر من مرة، وبشكل مباشر، وذلك خلال زيارته لمنطقة الأغوار ولأكثر من مرة. من جهتها أشارت نهيل صوافطة مدير دائرة المرأة في محافظة طوباس والأغوار الشمالية، التي أقيمت المسيرة النسوية تحت رعايتها، أن وضع المرأة في الأغوار الآن أفضل بكثير عما كان عليه في السنوات الماضية، مبينة أن عشرات النسوة شاركن في ذلك النشاط، الذي لن يكون النشاط الأخير الذي يستهدف المرأة في الأغوار. وقالت: «لقد وجدت العديد من النساء في الأغوار في هذه الفعالية فرصة لهن لينتصرن على سنوات طويلة من الحرمان والتقوقع وعدم الوعي». مبينة أن الحركة النسوية الآن في الأغوار تشهد تحولاً جذرياً من مفاهيم العيب والتقوقع والإهمال، إلى المسموح والمألوف وتوجيه الاهتمام.

وأوضحت بأن للمرأة الغورية الكثير من الطاقات والإمكانيات، التي من شأنها أن تترك آثاراً واضحة على العمل النسوي الفلسطيني بشكل عام، كيف لا وأن المرأة الغورية استطاعت أن تنسق ما بين متطلباتها الأسرية والعملية، وبين انخراطها في مؤسسات وجمعيات العمل النسوي، بحثاً عن كل ما هو جديد ومفيد. وأوضحت أن حالة من الوعي باتت تغلب على القطاع النسوي في الأغوار، بل إن المرأة في الأغوار، باتت على دراية ومعرفة بمواضيع لم تكن تعلم بها من قبل، كالمشاركة السياسية وخوض الانتخابات والاستقلال الاقتصادي.

بازار الصناعات اليدوية النسوي «أنا أنتج ...أنا أتعلم»

سيدات يعرضن إبداعاتهن ويروين قصص نجاحهن

رام الله- لبنى الأشقر

أربعون إمرأة من تعاونيات تابعة للأطر والأحزاب السياسية ومؤسسات التمكين الاقتصادي النسوي، شاركن في عرض منتجاتهن في بازار الصناعات التقليدية النسوية، في قاعة المحكمة العثمانية في رام الله يوم الاثنين الماضي، فما بين المنتجات الغذائية الفلسطينية التقليدية، من معجنات وزيت وزعتر فلسطيني خالص، إلى أشغال بالخزف وأخرى بالخرز، وثالثة بالمطرزات التراثية والصناعات التقليدية كالصابون النابلسي والمنحوتات الخشبية، جاءت مكونات هذا البازار.

البازار الذي جاء ضمن فعاليات الحملة العالمية للتعليم، وعلى شرف الثامن من آذار وبمناسبة يوم الأرض، وتحت إطار الإئتلاف الفلسطيني من أجل بيئة تعليمية آمنة، شمل عدة فقرات، منها عرض قصص لنساء ناجحات في مواقعهن وتحدين الظروف الصعبة ليحققن نجاحا في مجالات عملهن. الإغاثة الطبية الفلسطينة رافقت البازار، عبر تقديم خدمات طبية مجانية للنساء، تمثلت في إجراء فحص للسكري والضغط للمشاركات والجمهور الذي أم البازار. إلى جانب فقرة غنائية رائعة للفنان الشاب شادي زقطان.

نهلة قورة رئيسة طاقم شؤون المرأة، أشارت في كلمة ألقتها في الفعالية، أن المرأة الفلسطينية استطاعت إثبات وجودها في المحافل الإقليمية والدولية وفي كل القطاعات. وأشارت إلى العديد من الإنجازات لطاقم شؤون المرأة، خاصة عرض منتوجات النساء الفلسطينيات وإبداعاتهن، من خلال إقامة البازارات وغيرها.

في كلمتها أشارت نائبة مدير مجلس إدارة مركز إبداع المعلم د. سائدة عفونة، إلى أن إحصائيات وزارة التربية والتعليم، تظهر أن هناك نسب التحاق عالية في تعليم الإناث، داعية الطالبات إلى الإلتحاق بتخصصات جامعية تلبي احتياجات سوق العمل المحلية، حتى يكون التعليم من أجل الإنتاج لا من أجل الشهادة، مشيرة إلى وجود مشكلة حقيقية في نسب مساهمة الإناث في سوق العمل، والمجالات التي تتوجه المرأة للعمل فيها.

وأشارت عفونة الى أن الحملة العالمية للتعليم، تؤكد على ضرورة تعليم الإناث والتخلص من مفهوم أن التعليم يهدف للحصول على الشهادة فقط، داعية النساء إلى التفكير في تطوير مهنهن، وطالبت الرجال بتقديم دعم أكبر للنساء.

أمل قويدر في كلمة باسم الإئتلاف الفلسطيني من أجل بيئة تعليمية آمنة، أشارت إلى أن الحملة العالمية للتعليم، تنطلق من آمال ملايين المهمشين والمحرومين والمعدمين، بتحالف مئات الآلاف من المؤسسات والنقابات والشخصيات السياسية والتربوية والإعلامية، في صوت واحد وشعار واحد، يعبرون من خلاله عن حلمهم وقلقهم المشترك.

قويدر أشارت، إلى أن مشاركة الإئتلاف الفلسطيني في إحياء أسبوع الحملة العالمية للتعليم، تهدف إلى تحقيق الأهداف المشتركة في عملية التنمية، وإدماج آلاف المدارس والنقابات والمؤسسات والإعلام والكتاب والسياسيين والتربويين، وتثبيت أن التعليم مسؤولية الجميع.

ونوهت إلى أن تأثير الحملة العالمية للتعليم، استطاع الوصول لكثير من الأماكن التي لم يكن أحد يعرفها ويصلها من قبل، كالقرى والمناطق المعزولة والمهمشة، بين الفلاحين والعمال والفقراء.

واعتبرت قويدر أن الحملة العالمية للتعليم بدأت تدفع الناس من ثقافة الصمت إلى ثقافة السؤال، ومن ثم العمل، والتأثير في السياسات والإجراءات الحكومية التي تساهم في تحسين نوعية حياتهم.

وعرضت قويدر مجموعة من المؤشرات الإحصائية الإيجابية، كانخفاض نسبة الأمية في فلسطين بشكل عام من ١٥،٧٪ عام ١٩٩٨ إلى ٦،١٪ في عام ٢٠٠٧، وانخفضاها بين الإناث من ٢٣٪ إلى ٩،٥٪ للفترة نفسها، داعية إلى تطوير سياسات واستراتيجيات تكفل تطوير مضامين ومناهج وطرق تعليم مدى الحياة، تساعد الناس والفتيات والنساء خاصة وظيفياً ومعرفياً، إقتصادياً وسياسياً واجتماعياً، على تحسين حياتهن.

عرض تجارب لنساء، جاء جزءاً من فعاليات البازار، حيث تحدثت الإعلامية في إذاعة صوت فلسطين ابتسام أبو كشك عن تجربتها، وما حققته من نجاح جعلها تحلق عبر أثير اذاعة "صوت فلسطين"، ليجوب صوتها وكلماتها التحررية كافة أرجاء المعمورة، معربة عن اعتزازها بجلدها وإصرارها على تحقيق حلمها في أن تكون صحفية وإعلامية ناجحة، ولكن بعد خوضها سلسلة من التحديات الذاتية والاجتماعية والسياسية وحتى الأمنية، والتي تهاوت بتدرج أمام عزمها واعتزازها بنفسها، وتصميمها على تحقيق هدفها في التعلم والعمل بتميز وإبداع.

فدوى ساق الله من نساء مشروع سنابل، الذي نفذه الطاقم في جنين عبر سنوات، أشارت إلى تجربتها في تحدي الواقع الصعب، وكيف أنها عملت في التطريز لسنوات وربت أبناءها وعلمتهم، حتى أنهوا تعليمهم في الجامعات، وتكفلت في كافة مجريات حياتها، في الوقت الذي كان فيه زوجها معتقلاً في سجون الإحتلال.

البازار الذي أمه العديد من المواطنين الذين تجولوا بين أجزائه، أختتم على أصوات الفنان شادي زقطان، الذي عبر عن هموم المواطن الفلسطيني في العيش وتحدي الواقع، عبر أغنيات وموسيقى أثارت إعجاب الحضور.

على شرف الثامن من آذار

الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية فرع رام الله ينظم عدة فعاليات

رام الله-خاص

نظم الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية فرع رام الله على شرف الثامن من آذار يوم المرأة العالمي، عدة فعاليات في مدينة رام الله.

حيث قامت الهيئة الإدارية للإتحاد بزيارة جمعية الإتحاد النسائي العربي لرعاية المسنين في مدينتي رام الله والبيرة، حيث تحدثت نهلة قورة رئيسة الفرع عن تاريخ الإتحاد العام للمرأة وأهم أعماله وعن الانجازات التي حققها الإتحاد في متابعة القوانين، كما تم الحديث عن عملية الانتساب للإتحاد العام وكيفية تشكيل لجان محلية في المواقع المختلفة.

كما دار الحديث حول سبل التعاون بين الإتحاد وجمعيات رعاية المسنين وفي نهاية اللقاء تم تقديم دروع تقديرية لعضوات الجمعية تقديرا لجهودهن في رعاية المرأة المسنة.

كما نظم الإتحاد ثلاثة ورشات عمل بالتعاون مع المركز الرعوي للتطريز الفلسطيني، وحضر اللقاء الأول ٥٠ إمرأة من مدينة رام الله، فيما حضرت ٧٠ إمرأة من قرية عين عريك اللقاء الثاني، وفي اللقاء الثالث حضرت ٨٥ إمرأة من قرى رام الله الغربية نعلين وبلعين وكفر نعمة وراس كركر، تحدثت في هذه اللقاءات الدكتورة أريج عودة المستشارة القانونية لمحافظة رام الله والبيرة عن قانوني الأحوال الشخصية والعقوبات، وتم التركيز على القضايا الخلافية في القانونين مثل سن الزواج ، وحضانة الأطفال والإرث .

ودار نقاش موسع بين النساء حول هذه البنود وخاصة ما يتعلق بصندوق النفقة .يذكر أن الإتحاد سيستكمل هذه اللقاءات مع المرأة في محاظة رام الله والبيرة وذلك لرفع وعي المرأة في القضايا التي تمس حياتهن بشكل مباشر كالقوانين.

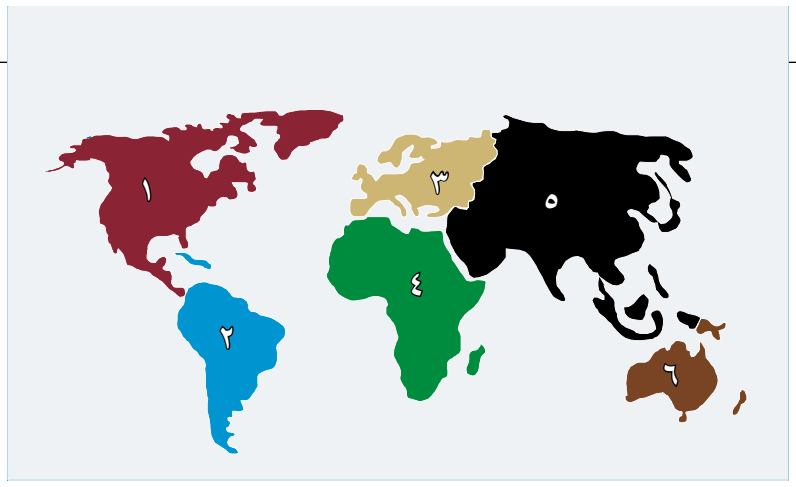

نساء وأخبار

حكومة من النساء فقط

٣ بولندا: انتخب مؤتمر النساء البولنديات «حكومة ظل»، كل أعضائها من النساء، وذلك بهدف لفت الأنظار إلى واقعهن، وإظهار رغبتهن بإبداء الرأي الحكومي. وترأس الحكومة النائبة في البرلمان الأوروبي عن حزب المنتدى المدني الحاكم «دانوتا هوبيرو».

كما تضم «حكومة الظل النسائية» تيريزا كامينسكا، أول بولندية تعين في المفوضية الأوروبية وتسند لها حقيبة «الداخلية»، ويولانتا كفاسينفسكي زوجة الرئيس البولندي الأسبق، التي أسند إليها منصب وزيرة الخارجية، فيما أسندت حقيبة «الدفاع» لدانوتا فانيكي، التي سبق لها أن شغلت منصب نائبة وزير الدفاع. وأكدت عضوات «الحكومة» في بيان أنهن لا يسعين إلى تشكيل معارضة جديدة، وإنما يطرحن خياراً بناءً بديلاً ويقدمن تجربة مشوقة.

يذكر أن مؤتمر النساء البولنديات يضم عضوات من مختلف التوجهات، لكنه لا يريد دخول الانتخابات البرلمانية المقبلة بشكل مستقل. وستشهد بولندا في الخريف المقبل انتخابات برلمانية، سيتم خلالها ولأول مرة العمل بمبدأ «الكوتا النسائية» في قوائم الترشيح للأحزاب السياسية، بحيث لا تقل نسبة مشاركتهن عن ٣٥٪ من أسماء المرشحين، فيما نسبتهن الآن في المجلس المسمى «السيم» هي ٢٠٪.

يعتبر التمثيل النسائي في الحياة السياسية في بولندا متخلفاً نوعا ما عن الدول المجاورة، حيث تضم حكومة «دونالد توسك» الحالية خمس وزيرات فقط، من أصل ١٨ وزيراً، ورغم ذلك يعتبر هذا الرقم الأعلى في البلاد خلال عشرات السنين الماضية.

منع السعوديات من المشاركة في الإنتخابات البلدية

٥ السعودية: أعلن مصدر سعودي مسؤول في وزارة الشؤون البلدية والقروية، المسؤولة عن الانتخابات في المملكة، أن السعوديات لن يشاركن في الانتخابات المقبلة لاعتبارات اجتماعية عدة لم يكشف عنها.

ونقلت صحيفة «الحياة» التي وزعت في الرياض عن المصدر المطلع في الوزارة، لذي لم يكشف عن هويته، أن وزارة الشؤون البلدية والقروية السعودية تعمل على التهيئة للانتخابات البلدية الثانية، والمقرر إطلاقها في نهاية الشهر المقبل.

وقال المصدر: «إن من أبرز ملامح الانتخابات المقبلة، حصر مرشح واحد لكل ناخب، بعكس ما عمل به في الدورة الأولى، إذ يحق للناخبين اختيار مرشحين من جميع الدوائر الانتخابية، كما أن مشاركة النساء في الانتخابات غير واردة حتى الآن».

وبحسب المصدر، فإن «مشاركة المرأة من ضمن الناخبين كانت مطروحة قبل فترة، لكن استبعدت مشاركتها في الانتخابات المقبلة لاعتبارات اجتماعية عدة».

ولايحق للسعوديات المشاركة في الانتخابات، سواء كن مرشحات أو الإدلاء بأصواتهن في أي انتخابات تجرى، رغم أنهن يمثلن نصف المجتمع السعودي، ويمتلكن ثروات في البنوك تقدر بمليارات الريالات.

عائلة أردنية احتجزت ابنتها في زريبة للأغنام وعذبتها حتى الموت

٥ الأردن: يحرص الأهل على المحافظة على أبنائهم أو أقاربهم إذا كانوا من ذوي الاحتياجات الخاصة، ويعاملونهم أفضل معاملة، ويحرصون على عدم تعرضهم للخطر مطلقاً، لكن ما حصل في الأردن أمراً مختلفاً. إذ أوقف المدعي العام الأردني في مدينة الكرك جنوب الأردن، شقيقين بتهمة تعذيب شقيقتهما من ذوي الاحتياجات الخاصة، حتى الموت.

وذكر أن الفتاة البالغة من العمر ١٩ عاماً، كانت تعتبر من ذوي الإعاقة، ما دفع أفراد عائلتها لحجزها في زريبة الأغنام القريبة من البيت، وبقيت على هذا الوضع لسنوات، حتى يوم الثلاثاء ٨ آذار،عندما نقلت إلى مستشفى الكرك الحكومي جثة هامدة.

ونقلت الصحيفة عن مصادر في الشرطة قولها: «إن الفتاة كانت تتعرض للتعذيب والضرب على أيدي أشقائها»، حيث بين التشريح الذي جرى لجثتها وجود ١٢-١٤ جرحاً قطعياً رضياً، حدد بفترة زمنية تراوحت بين ٢٤ ساعة إلى شهر، إضافة إلى ٢٠-٢٥ إثر رضة وحرق وكسر وندب وإصابات أخرى متفرقة، وكذلك ٦ كسور بالأضلاع اليمنى، و٨ كسور بالأضلاع اليسرى، ملتئمة بطريقة غريبة كونها لم تعالج، ما أدى إلى التحامها بشكل خاطىء.

ووجد الأطباء الشرعيون خلال التشريح في البطن والصدر تقيحاً وصديداً، ناتجين عن التهابات داخلية غير معالجة بسبب الإهمال.

وقالت المصادر: «إن أفراد عائلة الفتاة، وبعد أن علموا بوفاتها، طلبوا إصدار شهادة وفاة لها بشكل عاجل، إلا أن إدارة المستشفى رفضت واستدعت الشرطة، بعدما تبين للأطباء وجود آثار تعذيب على جسد الفتاة».

«اسمعونا» في عيد الأم

المطلوب تغيير في سياسات المجتمع نحو المرأة

بيت لحم– معا: شددت ناشطات نسويات على ضرورة منح المرأة المزيد من الحقوق، التي تكفل لها المساواة مع الرجل، منتقدات في الوقت ذاته قوانين وعادات تسود المجتمع الفلسطيني، تنتقص من قدر المرأة، رغم دورها الهام والفعال إلى جانب الرجل في خوض معارك الدفاع عن الوطن وبناء مؤسسات الدولة العتيدة.

جاء ذلك خلال حوار في برنامج «اسمعونا» الذي تقدمه الإعلامية ناهد أبو طعيمة عبر أثير شبكة «معاً» الإذاعية، وتناولت فيه مناسبة يوم الأم، مستضيفة كل من الدكتورة إصلاح جاد، مديرة معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت والصحافية والكاتبة الأستاذة عطاف يوسف.

وتناول البرنامج محاور متعددة حول واقع المرأة والأم في المجتمع الفلسطيني، خاصة وأن هذا المجتمع له خصوصية مختلفة عن بقية المجتمعات في العالم، كونه يعاني الاحتلال، وبما أن المرأة نصف هذا المجتمع، فإن واقعها مختلف عن بقية النساء التي تعيش في الدول المستقرة سياسياً وأمنياً.

وحول هذا الموضوع تحدثت الأستاذة عطاف قائلة: «إن القلق الذي تعيشه الأم الفلسطينية على أبنائها ذو نِسب أعلى من القلق الطبيعي الذي تعيشه بقية النساء على أبنائهن، وتتمنى أن تحيا الأم الفلسطينية دون معاناة القلق الدائم الذي يتسبب به الاحتلال لهن، من ترويع واعتقال وتسبب بإصابات وقتل».

وقالت الدكتورة إصلاح: «أن المرأة الفلسطينية تتلمس المعاناة وتستطيع التأقلم مع الواقع المرير الذي تعيشه، كجزء مهم من الشعب، وكيف تعتبر الأم الفلسطينية نموذجاً يحتذى به في الصبر والتدبير والحنان، وهذا يحتاج إلى دعم من قبل المجتمع بالقوانين التي تقدر عطاء المرأة، والبرامج التي تدعم صمودها، فهناك الكثير من السلوكيات التي لا تقدّر هذه المرأة والأم، ولا تحترم دورها».

وإجابة على سؤال، هل استطاعت الحكومة والمجتمع تقدير دور المرأة والأم؟ أجابت الأستاذة عطاف يوسف: «هناك تناقضات وانفصام شخصية في المجتمع في تعامله مع هذه المسألة، ففي حين أن المجتمع يقدر الأم التي تربي أبناءها بعد وفاة الزوج، إلا أن القوانين تفرض عليها وصاية خاصة في معاملات الأحوال الشخصية، حيث تفرض عليها وصاية أحد أقارب الزوج، مثل إصدار الجوازات للأبناء مما يشعر هذه الأم بالإهانة».

وأضافت ان «المجتمع حتى هذه اللحظة لا يتعامل مع المرأة على أنها ند للرجل، وهناك تمييز في كثير من قوانين الأحوال الشخصية وقانون العقوبات، وكثير من القوانين التي تنظر بطريقة دونية للمرأة».

وبالعودة إلى مناسبة عيد الأم رأت الدكتورة إصلاح، أن الاحتفال بهذا اليوم يجب أن يكون شاملاً وفعلياً وحقيقياً على مدار السنة، فهو ليس مجرد عملية جلب الزهور وتقبيل أيادي الأمهات، ولا تنفي أهمية هذه المظاهر، ولكن يجب استكمالها، ويجب أن تعبر عن سياسات المجتمع ككل.

وأشارت الأستاذة عطاف يوسف إلى أن من تناقضات القوانين المستغربة، منع أي شخص من الانتخاب أو إصدار رخصة سياقة، ما لم يصل سن الثامنة عشر، في حين يسمح بزواج الفتيات في سن الخامسة عشر، مع التأكيد على أهمية تهيئتهن للزواج، وقد تقدمت الحركة النسوية بطلب إلى مكتب الرئيس «أبو مازن» في الثامن من آذار، لإصدار مرسوم رئاسي يمنع زواج الفتيات ما دون سن الثامنة عشر، لما ينعكس به هذا التناقض من سلبيات على المجتمع، فالفتيات اللواتي يتزوجن في سن مبكرة، غالباً ما يواجهن مشكلات متعددة في التأقلم مع الحياه الزوجية، وهي تتمنى أن يتم إصدار مرسوم في القريب العاجل، لان سن الثامنة عشر كحد أدنى للزواج، يعتبر سناً قانونياً معترف به عالمياً لكل المعاملات المجتمعية.

وقد ختمت الحلقة بمجموعة من التمنيات التي تعبر عن حب الام:

اليوم نتمنى أن لا نرى أي أم تعيش يتم الأبناء.

اليوم نرجو من الله ألا يكون في بيوت المسنين أي أم تسكنها الوحدة.

اليوم نتمنى بأن يجمع شمل أبناء قساه لا يخفضون جناح الذل من الرحمة.

وكل عام وقلوب الأمهات تتدفأ بقلوب الأبناء بعد خلاصهم من الأسر.

الفيس بوك... أعترف بالفشل

صالح مشارفة

فشلت تماماً... فشل بحثي الجامعي واستنتاجاته...

قبل شهر أنهيت الماجستير في جامعة بيرزيت، بحثي كان عن النساء والفيس بوك، هل يحررهن، هل يضمن لهن خروجاً آمناً من الخاص إلى العام، هل يعطيهن علاقات وأدوات إنتاج جديدة، هل يجعلهن قادرات على الملكية، هل يساويهن مع الرجال، هل يجعلهن متمكنات، هل يخلصهن من قيود وعقد العائلة والطبقة والعرق والتبعية، هل سيفصل الأشياء بناء على الجنس أم النوع؟

سقت ثرثرة تحليلية وأكاديمية طويلة، غازلت فكرة نقد التنوير الغربي، كنت جندياً في كتيبة طويلة تقتبس تشومسكي، ومدارس الفكر النسوي الراديكالي، عظمت سوداوية بورديو وجعلتها تقودني للتحليل، أخطأت في فهم هابرماس ومفهومه عن المجتمع المدني، استسلمت لكوني عالم ثالث، رفضت الحتمية التكنولوجية بدفع من زميلي عبد الرحيم عبد الله، أخطأت في كل شيء... حقاً أخطأت.

استنتجت أن الفيس بوك منتج رأسمالي جديد، رأسمالي منحط كما جرت عادات التوصيف، يتاجر بعلاقات الشباب والبنات، يبيع المواعدات الشبقية للعشاق لشركات الإعلانات العالمية، يتاجر بأمة النصف مليار مشترك، والأرباح تذهب إلى شاب أميركي ثري وباهت، هو صاحب شركة فيس بوك، قلت إنه عالم افتراضي لن يحكم العالم الواقعي وإنتاجاته المادية الملموسة، وإنه تحول بشري تكنولوجي، لن يؤثر في سلوك البشر وعاداتهم.

قلت بعباطة إنه «وعي مزيف»، فأنا مع موضة الأكاديميا على الطريقة الماركسية، وإنه اختراع استهلاكي وغير إنتاجي، وأن الشجر والغابات والثروات الحية ستموت، بينما البشر منشغلون في بناء مزارع وتربية كلاب وأغنام وتصنيع أطعمة ألكترونية، وتكوين أسرة ومواليد ألكترونيين على صفحاتهم.

وجاءت ثورة الشباب العربي، ثورة المواعدات السياسية النبيلة، ثورة الضحك على الزعماء، والسلاح الوحيد هو الفيس بوك، والذخائر كانت بالنكات والتعليقات الساخرة والكليبات الغنائية، التي زلزلت صالونات الفكر السياسي المتكلس، ونوادي علم الاجتماع السياسي الثابت، مجموعات الفيس بوك الإفتراضية، صارت واقعاً واحتلت الشوارع والميادين، حتى الجنرالات بدأوا يستسلمون للشباب، يتمنون إعادة تجنيدهم من جديد، الأحزاب والبلشفيات الحاكمة تتناثر كالغبار الآن بعد نجاح ثورات الشباب، هؤلاء الشباب الذين لا تجمعهم أيدولوجيا فكرية أو دين أو قومية أو عرق، بل يجمعهم اختلافهم، اشتراكيين على علمانيين على متدينين، أطهار على استهلاكيين ماجنين على عفوين وعلى فارغين أحياناً. لكنهم يحولون التاريخ ويغيرونه بكل معنى الكلمة، ويقترحون معان جديدة لمجتمعاتهم.

تجاوزتني الانتفاضات والثورات الشبابية، عقلي البنيوي ظل متمسكاً بفكرة النظام والمأسسة، وأهمية الحفاظ على البطريركيات السياسية بعجرها وبجرها، تمترست خلف الفكرة المغشوشة أن العولمة تريد هدم الدول القومية... يا لهبلي، كنت أحسب النظم العربية دولاً قومية! سكت كغيري عن أخطائها لأظل في فريق مناهضة العولمة.

الكل يرطن بلغة الإعلام الاجتماعي «Social Media»، هنا في رام الله الكل يدعي أنه فهم لعبة الإعلام الالكتروني، كلنا كذابين ومدعين، ندرس ونعلم وندرب الطلاب على فهم أحول للمستجدات، نفهم التكنولوجيا ضمن دوافع هوياتنا السياسية، مشغولون بمحاربة الغرب الرأسمالي والغربنة وتنمية قدراتنا الماركسية، بينما التحولات في غير مناطقنا ولا في مساحات تفكيرنا.

صحيح أن ثورة الشباب العربي، كانت نكاتاً ومواجهات لاعنفية خفيفة، لكنها هزمت أساليب الكفاح التقليدية، هزمت قصيدة الأبنودي الذي يتطوع كثيرون للقول أنها ملحمة، وتجاوزت إدعاءات أحمد فؤاد نجم، وتخطت بعض اليسار الأرعن، الذي ركب الموجة أكثر من الإخوان المسلمين.

أعترف أننا في منطقة فكرية بيضاء جداً، جديدة ومغامرة، وأننا يجب أن نساعد في اقتراح معان جديدة لقيم الفرد والجماعة والطبقة والعرق، في السياسة والدين والعلم وفي كل شيء.

أين المرأة الفلسطينية من الإعلام الجديد؟!

محمود الفطافطة

ربما تكون لفظة «الإعلام الجديد» بما يحتويه من شبكات التواصل الاجتماعي وأهمها «الفيسبوك»، من أكثر الكلمات تداولاً بين الشعوب العربية، خاصة من قبل الشباب الذين نجحوا في توظيف تقنيات هذا الإعلام ووسائطه المتعددة في إشعال شرارة ثوراتهم التي تقفز من بلدٍ إلى آخر. وفي ظل الحديث المتواصل عن هذه الشبكات، من حيث أثرها في حرية التعبير وتأثيرها في حركة التغيير في العالم العربي، تبرز إلى السطح حزمة أسئلة تتعلق بمدى دور وعلاقة المرأة العربية والفلسطينية على وجه التحديد بهذه الوسائط. هذه الاسئلة تبدأ من سؤال محوري هو: ما علاقة المرأة الفلسطينية بتقنيات هذا الإعلام؟ مروراً بتساؤل آخر مؤداه: ما طبيعة هذا الدور ومحتواه؟ وصولاً إلى معرفة مخرجات هذا الدور، من خلال تلمس حجم تفاعل هذه المرأة في العالم الإفتراضي، وارتباط ذلك بمدى فاعليتها في العالم الواقعي.

في البداية، نود الإقرار أنه بعد الإطلاع على عددٍ كبير من الأدبيات المتعلقة بالإعلام الجديد، خاصة المنشورة عربياً، تبين عدم وجود دراسة علمية تتناول أو تحلل دورٍ وعلاقة المرأة الفلسطينية بمواقع التواصل الإجتماعي لهذا الإعلام، لذا فإنه من الضروري على العاملين في الحقل البحثي، الإسراع في إعداد دراسات وصفية أو مسحية متعلقة بهذا الشأن.

وفي غياب وجود مثل هذه الأدبيات، فإن المعيار الذي يستند إليه الباحث في قياس مدى صحة أجوبته، يتمثل في العودة إلى الحيز العام الإفتراضي، واستمزاج آراء ومواقف عدد من النساء المستخدمات لهذه التقنية، فضلاً عن بعض المعطيات التي جادت بها مقالة مختصرة أو دراسة غير منشورة. ولكي نصل الى إجابة مقاربة لسؤال المقال المحوري، وما تفرع عنه من تساؤلات، فقد قمنا بالرجوع إلى الأدوات الثلاث، لعلنا «ننجح» في إزالة الغطاء عن مساحة، ولو يسيرة، من أرضية هذه الأسئلة. وبالدخول إلى جوف الموضوع، نشير أولاً، إلى أن المرأة الفلسطينية، خاصة الشريحة الشابة منها والمتعلمة والمقيمة في المدن، هي الأكثر استخداماً لتقنيات الإعلام الجديد، نظراً لتوافر الحواسيب من جهة، وارتفاع نسب التعليم ودرجة الانفتاح الاجتماعي من جهة أخرى.

أما بخصوص حجم الاستخدام، فإن عدد الذكور المستخدمين لشبكات التواصل الاجتماعي أكثر مما لدى الإناث، لأسبابٍ أهمها: تحرك الشباب الأوسع حرية، وتمكنهم من الحصول على أجهزة الكمبيوتر بسهولة، فضلاً عن الأبعاد الاجتماعية المرتبطة بالإناث في حال استخدامهن للكمبيوتر. هذه الأبعاد الاجتماعية هي التي تؤسس لأنواع شتى من الرقابة على الإناث لمثل هذه الوسائط الالكترونية. وبقراءةٍ سريعة لآراء بعض المستخدمات، نجد أن معظمهن يشعرن بأنواع مختلفة من الرقابات أثناء دخولهن واستخدامهن «الفيسبوك»، أهمها: الرقابة الذاتية، الرقابة الاجتماعية، الرقابة الأمنية، الرقابة السياسية، الرقابة الأخلاقية، إضافة إلى الرقابة الدينية. أخطر وأوسع هذه الرقابات هي الرقابة الذاتية، بحيث لا يستطعن (وفق قولهن) أن يتصرفن بحريةٍ كاملة في الكتابة ونشر الصّور وكتابة التعليقات، بمعزل عن محيطهن الذي يضع محظورات كثيرة.

وفي صورة أخرى، ترى دراسة غير منشورة للصحافي صالح مشارقة، أن الفضاء الالكتروني الجديد كما يتم إنتاجه وكما هو حالياً، هو أقرب إلى كل أنواع علاقات القوة التقليدية، فيه أقوياء مسيطرون وفيه ضعفاء تابعون، رغم كل ما يساق من حديث عن تحرر ووصول وانفتاح علاقات بين الأفراد. وما يدلل على ذلك (وفق مشارقة) ما ظهر في مساحات التحليل لدراسته، والتي أشارت إلى خوف المستخدمات من رقابات تقليدية، ومن استعارة المستخدمات لصور الممثلات بدل صورهن الحقيقية، إضافة إلى خضوع كافة السلوكات والعلاقات إلى تصنيف مبني على الجنس في المواعدات والمراسلات والألعاب والتسليات، التي تعطي هذا الواقع طابعه الأعم والأشمل. ويوضح: «أن تفوق الجانب العائلي على الاستخدام، يشير إلى عودة الطابع التقليدي لأدوار النساء الرعائية والأمومية».

وبغض النظر عن هذه الصورة، فإن المجال الافتراضي عبر الوسائط الاجتماعية التي وفرها الانترنت، يمكن النساء من توظيف هذه التقنيات المستحدثة في كسر أو خلخلة «الهيمنة الذكورية» على عالم النساء في الحيز الواقعي. نجاح ذلك مرتبط بكيفية هذا التوظيف، سواءً من خلال تكوين المجموعات الألكترونية أو مضمون ما يُنشر فيها، فضلاً عن الغايات المستهدفة من الاستخدام. وفي حالة الإجابة على النقطة الأولى، نرى أن النساء الفلسطينيات لم يستطعن لغاية الآن تكوين روابط أو مجموعات ألكترونية للتواصل الاجتماعي، تكون لهن أدوات للدفاع عن حقوقهن والتعبير عن رأيهن والتعريف بقضاياهن. هذا يتطلب من النساء، سواء عبر المؤسسات أو «مجموعات الصداقة والمعارف»، من التقاط أهمية هذه الشبكات وتوظيفها نحو واقعٍ أفضل ومستقبل أشرق.

أما بخصوص المضمون؛ فإن الانطباع أوّ الحكم الأولي يبين، أن المستخدمات الفلسطينيات لمواقع التواصل الاجتماعي، لم يركزن كثيراً على حقوقهن أو التعريف بواقعهن وطموحاتهن، بل نجد أن مواد الترفيه والتسلية ومجالات الفن والموضة وموائد الطعام والسياحة، تأخذ حيزاً واسعاً من هذا العالم الافتراضي. هذا الحيز يُبقي ولو قسطاً يسيراً من التعبير عن الرأي وعن مطالب تقع تحت خانة الحقوق السياسية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية وغيرها، وإن كانت لم تصل بعد إلى نماذج لنساء عربيات، مثلما كان الحال مع الشابة المصرية «إسراء عبد الفتاح»، التي نجحت في إنشاء مجموعة الكترونية للتضامن مع عمال مدينة «المحلة» المصرية، الذين كانوا سيتظاهرون في ٦ ابريل ٢٠٠٨، ولم تكن هي شخصياً تتوقع أثراً كبيراً من المجموعة، ولكن ما حدث أن اشترك أكثر من ٧٠ ألف شخص في هذه المجموعة، وكان لها أثرٌ كبير إلى حد اعتقال المدونة إسراء لأسبوعين.

وبشأن غايات الاستخدام، فإن قصور النقطتين الأوليتين يحسم مضمون وبوصلة هذه الغايات. فهذه التقنيات الألكترونية، كغيرها من الأدوات، لها وظيفة تخدم، وأخرى تهدم، وبالتالي؛ فإن شكل الاستخدام هو الذي يحدد مضمون النتيجة. وقبل أن نقفل باب هذا المقال، نود الاجابة على مفردتي (التفاعل والفاعلية).

فبشأن التفاعل فإن المستخدمات الفلسطينيات للمواقع الاجتماعية، خاصة الفيسبوك، لم تصل إلى المستوى المطلوب، وإن كان المستقبل يشي بالأفضل، أما بشأن الفاعلية، فإن اكتفاء المستخدمات بحجرة الاتصال والتعارف الإفتراضية، دون التواصل مع العالم الواقعي، عبر التعبير المادي والملموس عن مطالبهن، فإن الفاعلية ستبقى بعيدة المنال، والتغيير سيظل يراوح في خانة التباطؤ والضعف.

يبقى أن نقول: إذا كانت المرأة الفلسطينية، كسواها من النساء العربيات، يعتقدن أن دورهن محدود وحقوقهن مهضومة بسبب الهيمنة الذكورية، فإن استمرار الإعتقاد في عالم هذه الوسائط الالكترونية، يفقد شيئاً من صدقيته وواقعيته. ربما تكون لهذه الهيمنة دور معيق في تقدم النساء، ولكن إرادة المرأة ومبادرتها، وكسر «تابو» الخوف في المطالبة بحقوقها، إلى جانب العمل الجاد والجماعي لتغيير منظومات تشريعية واجتماعية وسياسية، يرينها مجحفة لهن، فضلاً عن توظيف التقنيات االجديدة للإعلام، جميعها، كفيلة بتحقيق ما تصبو اليه المرأة، ولو كان بالتدرج والمواجهة الناعمة حيناً، والصلبة أحياناً.

مساواة النوع الاجتماعي في الصحافة: إيجاد التوازن

خاص - صوت النساء

«من أكبر التحديات التي تواجه الصحافيين رجالاً ونساء على حد سواء، هي مقاومة ثقافة الصورة النمطية العرضية في العمل اليومي، وهذه ليست بالمهمة السهلة عندما يكون الإعلام ملئ بالصور والقوالب النمطية للنساء والفتيات».

هذا بعض مما جاء في كتاب (إيجاد التوازن: مساواة النوع الاجتماعي في الصحافة، منشورات الاتحاد الدولي للصحافيين٢٠٠٩). يذكر الكتاب: «رغم أن كثير من تلك الصور النمطية غير ضار نسبياً، لكن بعضها غالباً يكون كذلك وتكون محط اهتمام الرجال، فتظهر المرأة إما الفاتنة المثيرة، أو الأم الشعثاء، أو الساحرة المخادعة، أو الصفيقة، أو المتسلقة سياسياً».

وعي وإرشادات

انبثق نشر هذا الكتاب في الأساس من الرغبة في تزويد كل الصحافيين بمزيدٍ من المعلومات والفهم لقضايا النوع الاجتماعي في عملهم، كما أنه موجه إلى المؤسسات الإعلامية والنقابات المهنية واتحادات الصحافيين، سعياً وراء المساهمة في تحقيق هدف المساواة بين الجنسين.

هذا الكتاب يقدم إرشادات للصحافيين وناشطي الاتحادات حول أساليب طرح المساواة بين الجنسين في السياق العام لمهنة الإعلام، إضافة إلى ما يقدمه الكتاب من حجة إضافية وديناميكية إلى الجهة التي يجب أن يتم تبنيها في كل صالات الأخبار، وكل مؤسسة إعلامية، وفي كل اجتماع من اجتماعات الاتحاد أو النقابة. والكتاب موضح بالأمثلة، ودليل سهل القراءة، ومادة مرجعية للصحافيين.

نمطية وتكلس

ويوضح الكتاب أو الدليل، أنه في كل منطقة وثقافة هناك صور نمطية ثابتة وتحيزات متجذرة بشدة، وانعكاسات متحيزة تمثل تحديات للصحافيين والإعلام. وعلى الرغم من التقدم خلال الـ ٢٥ سنة الماضية، حيث توجد نساء في الإعلام، ورؤساء ومدراء تنفيذيين أكثر من أي وقت مضى، إلا أن الإعلام لا يزال يضخ صور الأنثى النمطية، التي تحد من نفوذ النساء في المجتمع.

وينوه الدليل إلى دراسة دولية، تشير إلى أنه «إذا واصلنا التقدم بالمعدل الحالي، سيستغرق الأمر ٧٥ سنة أخرى حتى نحقق المساواة بين الجنسين في مجال الإعلام». هذا أفق (وفق الدليل) قاتم، بما أنه مضى أكثر من ٤٠ عاماً منذ أن وضعت قوانين تعاقب التمييز ضد النساء، وتنص على منح نفس الحقوق السياسية والاجتماعية وحقوق عمل وأجور متساوية. لكن التحيزات لا تختفي بموجب إملاء مشرعي القوانين، فالمواجهات من أجل المساواة لا تزال مستمرة في كل الدول.

قوة وتراجع

ويؤكد الكتاب، على أنه رغم أن النساء يمثلن بقوة في كثير من البلدان في صالات الأخبار، إلا أن هناك هيمنة ذكورية على الإعلام، عندما يتعلق الأمر بالمناصب العليا. كما تهمش النساء في صناعة الأخبار من جهتين: من جهة نوعية الوظائف التي يقمن بها، ونوعية الفرص المتاحة لهن للرقي بوظائفهن. حتى أنهن مهمشات في نقابات الصحافيين التي تمثلهن.

ويرى الكتاب أنه إذا كان الإعلام مرآة للمجتمع، أو هكذا يجب أن يكون، فعليه أن يعكس بشكل أفضل حقيقة أن المساواة بين الجنسين هي حق أساسي من حقوق الإنسان، وأنها قضية تتعلق بمعاملة متساوية للرجال والنساء، وتتضمن قضايا مثل أجر متساو مقابل عمل متساوٍ، ووصول متساوٍ إلى هيئات صنع القرار، التوظيف، التقاعد، الرعاية الصحية، الترقية وإجازة الأمومةً والأبوة.

ويضيف: «في الصحافة تعني المساواة بين الجنسين أيضا تصوير عادل للنوع الاجتماعي في الأخبار، والحيادية في استخدام لغة غير محددة للنوع الاجتماعي، وألا يُؤطر عمل الصحافيات في كتابة التقارير المتعلقة بالأخبار الخفيفة والأخبار الاجتماعية».

مطالب في زجاجة الانتظار

ويطالب الدليل بضرورة أن يضطلع الإعلام بمهمة تشجيع المساواة بين الجنسين في بيئة العمل والمنظمات التي تمثلهن، ويقوم بمناقشة هذه القضية وتسليط الضوء عليها في أجندة الأخبار، من أجل زيادة وعي المجتمع، والمساعدة في التغلب على الصور النمطية للنوع الاجتماعي. كما أن للنقابات والاتحادات الصحافية دور كبير ليقوموا به في هذا المجال، على الأقل من خلال ضمان أن تبقى المعاملة المتساوية لجميع العاملين في الإعلام، مدرجة في أجندة وسائل الإعلام.

مكونات تنتظر الروح

الكتاب ينقسم إلى أربعة أقسام: القسم الأول عنوانه «النساء الصحافيات في الإعلام»، يحدد الوضع الراهن للإعلاميات المحترفات، من حيث مستوى وجوانب عدم المساواة والإجراءات المتبعة لمعالجتها.

القسم الثاني يحمل عنوان «القوالب النمطية في الإعلام»، ويدرس أداء الإعلام في تصوير النساء، ويعزز أو يحطم الصور النمطية الموجودة، ويثير بعض التحديات المهنية الرئيسة التي تواجه الصحافيين عند أداء مهامهم.

القسم الثالث جاء عنوانه «النساء في النقابات والاتحادات»، يتناول الدور الذي يمكن أن تقوم به الاتحادات والمنظمات المهنية وناشطو الاتحاد، في تشجيع المساواة بين الجنسين، وضمان أن تمثل النساء بشكل مناسب في هيئات صنع القرار فيها.

القسم الرابع عنوانه «المصادر والجهات المعنية»، يشير إلى الأدوات التي تساعد في أداء المهمة، والمصادر التي تعالج مساواة النوع الاجتماعي في الإعلام وفي مكان العمل، وكذلك مجموعة من الجهات المعنية بدعم حقوق النساء والمساواة بين الجنسين في الإعلام.

يشكل انتهاكاً لحرية الصحافة والرأي والتعبير

تعمد استهداف الصحافيات في غزة سياسة تنتهجها الحكومة المقالة

غزة- فايز أبوعون

قيل قديماً في الأمثال «أسمع كلامك أصدقك، أشوف أفعالك أستغرب»، هذا هو ما ينطبق تماماً على واقع الصحافيين والصحافيات في غزة، مع أجهزة أمن وشرطة الحكومة المقالة، التي تتناقض ممارساتها على الأرض، مع أقوال وتصريحات المسؤولين فيها، خلال احتفالات التكريم المختلفة، والبيانات الصحافية، وكذلك المواقف الصادرة عن المكتب الإعلامي الحكومي التابع لها.

سجل هذه الأجهزة أصبح حافلاً بسلسلة طويلة من الاعتداءات على الصحافيين بشكل عام، وعلى الصحافيات بشكل خاص، سواء بالضرب أو الإهانة، أو مصادرة المعدات وأشرطة التصوير، أو اقتحام مقار عدد من الفضائيات العربية أو الوكالات الأجنبية للأنباء، الأمر الذي يشكل تصعيداً خطيراً، وانتهاكاً واضحاً للقانون الفلسطيني «الدستور»، أو كافة القوانين والشرائع الدولية. العام الجاري ٢٠١١، سيكون العام الأكثر انتهاكاً لحرية الصحافة والرأي والتعبير في غزة، كما سيكون ليس العام الأكثر استهدافاً للصحافيات وتقييد حرياتهن فحسب، بل والأكثر اعتداءً عليهن بالضرب والإهانة ومحاولة تشويه سمعتهن.

أسماء الغول

في الحادي والثلاثين من كانون الثاني من العام الجاري ٢٠١١، اعتدت الشرطة النسائية التابعة للحكومة في غزة بالضرب على الزميلة الصحافية أسماء الغول، بالضرب على رأسها وصفعها على وجهها وإهانتها في غرفة التحقيق في مقر المباحث العامة، وتم تهديدهن بحجزهن مع سجينات جنائيات، والتقاط صور فوتوغرافية لهن. الغول قالت في تصريح صحفي إنها وزميلتها المدهون لم تقوما بأي عمل يتوجب الهجوم الشرس عليهما، بل حاولتا وزملاء صحافيين ومدونين أمثال الزميل الصحافي فارس الغول، والزميل أحمد الضبة القيام بواجبهم المهني، في متابعة الاعتصام السلمي، الذي حاول عدد من الصحافيات والصحافيين والمدونين تنظيمه في حديقة الجندي المجهول، فجرى اعتقالهم أثناء تأديتهم مهام عملهم، والتطاول عليهم بألفاظ نابية أثناء ذلك، والإعتداء بالضرب على المخرجة المدهون، وتوجيه إهانات لها ولعدد من الزميلات والزملاء الصحافيين والمدونين، ومصادرة بطاقة الهوية والبطاقة الصحافية منهم جميعاً. الصحافية أسماء الغول تعرضت أيضاً لليلة الخامس عشر وفجر السادس عشر، لإعتداء بالضرب المبرح من قبل أفراد الشرطة المقالة، بعد اعتقالها وعدد من المواطنين من ساحة الكتيبة لعدة ساعات وتهديدها، وذلك قبل الإفراج عنها بعد منتصف الليل، وبعد إجبارها على التوقيع الخطي على عدم مشاركتها في أي اعتصامات أو مسيرات.

سماح أحمد

في الخامس عشر من الشهر الجاري، تعرضت الزميلة الصحافية سماح أحمد، وهي صحافية حرة في مركز الدوحة لحرية الإعلام، وهي إحدى القائمين على فعالية ١٥ آذار، إلى ما هو أشد قسوة وضرواة ممن سبقنها.

سماح أحمد اكتفت بالقول: «إنه وبعد فض الاعتصام انسحبنا أنا والصحافية أسماء الغول، وكنا في طريقنا للمغادرة، عندما فوجئت بأحد أفراد الأمن بطعني من الخلف في كتفي بآلة حادة، وقاموا بضربنا أنا وأسماء بالعصي، ومن ثم قاموا باصطحابنا إلى المباحث». وتابعت أحمد: «بعد وصولي إلى المباحث العامة بساعة إلا ربع تقريباً، قمت بطلب سيارة إسعاف لأن جرحي كان ينزف، حيث تم أخذي إلى المستشفى لتلقي العلاج اللازم».

نفوذ البكري

ولم يختلف ما تعرضت له الزميلة نفوذ البكري مراسلة صحيفة الحياة الجديدة، كثيراً عن ما تعرضت له الغول وغيرها، ففي التاسع عشر من آذار، تعرضت هي أيضاً لمعاملة قاسية من قبل الأجهزة الأمنية، تمثلت في ملاحقة أفراد من الأمن الداخلي لها أثناء تواجدها في ساحة الجندي المجهول، ومحاولة إجبارها على الخروج من الساحة ومصادرة كاميرتها بالقوة، لكنها تمسكت بها.

البكري أكدت «لصوت النساء»، أن تركيز الهجوم خلال المسيرة والاعتصام كان منصباً على الصحافيات والنساء بشكل غير طبيعي، حيث حاولوا إخراج جميع الصحافيات من الساحة، وقاموا بشتمهن بألفاظ بذيئة وقاموا بدفعهن، وذلك في محاولة لترهيبهن وتخويفهن للكف عن تغطية الاعتصامات والمسيرات المطالبة بإنهاء الانقسام.

منال النواجحة

وكما هي الغول والبكري، فقد تعرضت الزميلة المصورة الصحافية منال حسن النواجحة، وهي تعمل بشكل حر في التاسع عشر من الشهر الجاري، للاعتداء على يد أحد أفراد الأمن، الذي اعترض طريقها بينما كانت تعمل على تغطية تفريق قوات الأمن للمشاركين في تجمع سلمي بالقوة، في ساحة الجندي المجهول غرب مدينة غزة، وقام بمصادرة الكاميرا الخاصة بها.

وقد اقتاد أفراد الأمن برفقة الشرطة النسائية، الصحافية النواجحة إلى مقر قيادة الشرطة (الجوازات)، وصادروا منها هاتفها النقال وبطاقة ذاكرة، ومن ثم خضعت للتحقيق حول طبيعة عملها الصحافي والجهة التي تعمل لصالحها، حيث أُخلي سبيلها في حوالي الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر اليوم نفسه، بعد مصادرة كاميراتها ومعداتها الخاصة.

وفي حوالي الساعة الرابعة من بعد ظهر اليوم نفسه، وأثناء اعتصام نظمه الصحافيون أمام برج الشروق في شارع عمر المختار وسط المدينة، هاجمت الصحافية النواجحة أحد أفراد جهاز الأمن الداخلي، لاستعادة كاميراتها التي كانت بحوزته، وكان قد سرقها منها حين تم اعتقالها في ساحة الجندي المجهول.

وأوضحت النواجحة أنها تفاجأت أثناء انضمامها لاعتصام الصحافيين، الذي انتقل من أمام برج شوا وحصري إلى مقر وكالة رويترز، التي تعرضت للاقتحام والتكسير من قبل أمن حماس، بأحد أفراد الأمن الداخلي يحمل كاميرتها، التي لم تكن قد استعادتها بعد وينتحل شخصية صحافي ويقوم بتصوير الصحافيين في الاعتصام، فما كان منها إلا أن هاجمته لاستعادة كاميراتها.

وأضافت: «حين تجمهر زملاؤها الصحافيين لمساندتها، هجم أفراد الأمن الداخلي عليهم وقاموا بسحب زميلهم الذي انتحل شخصية الصحافي، والابتعاد عن المكان قليلاً دون أن يعيدوا الكاميرا لها.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد من الإعتداءات على الصحافيات، بل امتد ليطال غيرهن إما بالإعتداء الجسدي، أو اللفظي، أو بالتهديد والوعيد، أو بمصادرة موادهن الإعلامية، أو بالضرب، أمثال الزميلات تغريد بليحه، مراسلة تلفزيون بلادي العراقي، والزميلة منال خميس من وكالة أسوار برس، والزميلة ديما اللبابيدي صحافية حرة.

هذه الإعتداءات وغيرها لاقت استنكاراً واستهجاناً وإدانة شديدة في الأوساط الحقوقية والإعلامية والنقابية، ففي حين أعلن المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) عن إدانته الشديدة لمحاولة ترهيب وتخويف الصحافيين والصحافيات، للكف عن تغطية الاعتصامات والمسيرات المطالبة بإنهاء الانقسام، وطالب الحكومة المقالة باحترام حرية الرأي والتعبير في قطاع غزة، وبالتحقيق الجدي في جميع الإعتداءات التي ارتكبت بحق الصحافيين، استنكر نادي الإعلاميات الفلسطينيات الإعتداءات التي تقوم بها أجهزه الشرطة في الحكومة المقالة على الصحافيين والصحافيات، مطالباً بأهمية التحرك لوقف الإعتداءات التي تمارس ضدهم أثناء تأدية واجبهم الصحفي، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الانتهاكات.

المعهد الفلسطيني للتواصل والتنمية، قال إنه ينظر بخطورة بالغة للسعي لتشويه سمعة المحتجزات، من خلال التعامل معهن كأنهن مجرمات أو محتجزات على خلفية «تهم أخلاقية»، وتهديدهن بحجزهن مع سجينات جنائيات، والتقاط صور فوتوغرافية لهن، معلناً رفضه التعامل الأمني والضرب والإهانة، الذي مارسته الشرطة مع المعتصمين والمحتجزات، على رغم تعهد قيادات من حركة «حماس»، بعدم الإعتداء من الشرطة أو الأجهزة الأمنية على الصحافيين.

خراريف من الذاكرة

إكرام أبو سمية

قصص واقعية تناولتها الأجيال، قصة الزير سالم وأبوزيد الهلالي، وتغريبة بني هلال، كانت تروى في الدواوين والمجالس، ويتسامر الناس في روايتها بالاشعار واللغة العربية الفصحى، فيها الأمثال والأقوال والحكمة والمغامرات والبطولات. كانت حماتي رحمها الله، تحفظ الكثير من تلك الأشعار والأمثال، وكنت استمع اليها واستمتع بها، من ضمن الأمثال التي كانت تقولها: «أبو زيد قسم على ربعه (عشيرته) زبيبة»!

من أحداث القصة أن مَيْ جاءت إلى ابي زيد في الليل وأصحابه نيام ببعض التمر، وقالت له كل وغّم النوى، أي إخفيه، فقال لها: «إن شبعت أنا يا مي وجاع رفاقي، دعيت على نفسي بسم العقارب!».

شتان ما بين ذلك الزمان وزمننا الآن ، عندما رفض أبو زيد أن يأكل حفنة التمر لوحده، وما يأكله أولي الأمر في الأوطان العربية، وحسب ما سمعنا في الأخبار، أن ثروة القذافي تطعم الوطن العربي أربع سنوات، ومثله الكثير، وأكثر من نصف الشعوب تأكل الخبز بالعافية، والنصف الآخر لا يجدونه، ويتقاقم الفقر والجوع والجهل، ونسمى بدول العالم الثالث، والحافز الكبير الذي يدفع هؤلاء البشر إلى الهجرة، ورمي أنفسهم في قوارب الموت، التي يغرق ثلاثة أرباعها في البحار والمحيطات، ولا يصل منهم إلا القلة القليلة.

محمد الذي كاد أن يقنعني برأيه، فهو مصر على الهجرة مقابل التنازل عن هويته وجواز سفره، فهو لا يجد عملاً يحصل منه على أجر يكفي للمواصلات ودخانه وأكله، ولا يحمل شهادة أو صنعة، وإن حمل شهادة فمذا سيتقاضى، وهل المعاش سيكفي أمام كل هذه الالتزامات الحياتية، في ظل هذا الغلاء، يتمنى أحد الشباب الجالسين أن يكفيه المعاش حتى منتصف الشهر، ويقاطعه آخر بقوله، أتمنى أن يأتي يوم وأذهب لدفع الفواتير بدون تهديد بقطع الماء والكهرباء والهاتف، وأن لا أدفع بدل إعادة وصل.

ويشارك ثالث ضاحكاً: «سيكون عمري ٦٠ سنة عندما أستطيع توفير أجرة الصالة، لأتمكن من خطبة الفتاة التي أحبها، وبعد ذلك أحوش باقي مصاريف العرس، والسكن مع إمي إذا سمحت لي باستعمال غرفتها. هذا جزء من أحاديث الشباب المقبلين على الزواج، الذين يفكرون في تحسين أوضاعهم.

منذ القدم والهجرة هي الحل الوحيد لتحسين الأوضاع وفك الأزمات، وليس كل من يهاجر من أجل تحسين الأوضاع ينجح في ذلك، أو تتوفر له السبل الملائمة.

ويبقى السؤال: هل الدنيا حظ أم شطارة؟ أو المثل القائل: «لا تجري جري الوحوش، غير رزقك ما بتحوش».

معظم الشباب وأصحاب الأسر الفقيرة والكبيرة، يجرون وراء الهجرة والبحث عن طريقة ليجرب حظه ويبحث عن رزقه، ولكي يصل إلى الرزق الواسع إما يتزوج من صاحبة الجنسية الأمريكية، أو يحاول الخروج بتأشيرة (فيزا) سياحة وهناك يتزوج من أجنبية، وإن حصل على فيزا ووصل إلى البلاد الأوروبية، ينصحه المجربون بإتلاف جواز سفره وطلب اللجوء الإنساني أو السياسي، وكأننا تحررنا من أن نكون غير لاجئين! ويدور في حلقة مفرغة حتى يحصل على الإقامة أو الجنسية، وفي الآونة الأخيرة سمعت عن أكثر من مائة شاب من أحد المخيمات القريبة من رام الله، سعوا إلى الحصول على فيزا إلى أي بلد يريده ما عدا أمريكا مقابل تسليم الهوية وجواز السفر، مع العلم أنه موعود بتأمين صحي ومنزل وعمل مناسب، أو معاش شهري، ويعيش ملك في بلاد الغربة، ويروج لتلك القصة محامين يهود من القدس وعن طريق بعض السماسرة، ولكني أتساءل هل هذا صحيح؟ وإذا كان صحيحاً، ما دور المسؤولين في مقاومة هذه الظاهرة المؤدية إلى تهجير الناس و تفريغ البلاد من أصحابها، عسى ان يتذكر الكل أن مجتمعنا مجتمع فتي، معظمه شباب، بحاجة لحل مشاكله توفير فرص عمل، وتحسين دخلهم، كان الله في عون هؤلاء الشباب، ووقاهم الله شر الغربة، على أمل أن يجد كل شاب دخلاً محترماً، وسكناً مُيسراً وعروسا متعاونة مع الظروف!

ولا أستطيع تصبير أولادي الشباب، الذين يحلمون بالهجرة من أجل تحسين الأوضاع إلا بقولي لهم:

بلادي وإن جارت علي عزيزة وأهلي وإن ضنوا علي كرامُ

١٤ عاماً في بيت للدجاج والحمام لحرمانها من الميراث!!

إكرام البلبيسي، بأي ذنب سُجنت على يد شقيقها الأكبر؟؟

غزة- فايز أبوعون

فرشة مهترئة من الاسفنج ليس لها غطاء، بطانية حمراء متسخة تفوح منها رائحة العفن، زجاجة مليئة بالماء، وأخرتان فارغتان، عدد من الصحون البلاستيكية الفارغة، التي كان يُوضع فيها فتات الخبز وبعض بقايا الطعام، جردل كبير كان يستخدم للدهان لقضاء حاجتها، زاوية جانبية من زوايا منزل شقيقها الأكبر لا تزيد مساحتها عن ١٤٠ سم في ٢٠٠ سم للمبيت فيها.

هذا فقط كل ما تملكه الفتاة إكرام البلبيسي (٤٠ عاماً) من سكان حي الشيخ رضوان شمال مدينة غزة، من حصتها في تركة والدها، والتي هي قطعة أرض مساحتها دونماً واحداً، تركها لها ولأشقائها وشقيقاتها من بعده.

الفتاة إكرام التي اختلس منها شقيقها الأكبر إياد ما ورثته من أرض، وشقيقها الأصغر ما استطاعت جمعه من ذهب، فُرض عليها الإقامة الجبرية في مكان تأبى حتى الحيوانات والطيور العيش فيه، لعزلها عن العالم الخارجي، حتى لا تفشي سرهم، ولا تفضح أمرهم.

ولكن كما يقول المثل «الله يضع سره في أضعف خلقه»، فقد شاء القدر أن ينكشف أمرهم، ويُفضح سرهم، على يدي طفل لم يتجاوز عمره العشر سنوات، حين ساقه القدر ليلعب بالكرة بجوار منزل العائلة المحتجزة للفتاة، فتسقط الكرة في حوشه الصغير، مما اضطره بعد تردد منه وتشجيع من أقرانه أن يتسلق الجدار، ولكن ما إن أصبح بداخله حتى هاله المنظر، وعقدت لسانه فظاعة المشهد، فترك كل شيء على حاله وخرج مسرعاً، ولكن ليس كما دخل.

خرج الطفل مسرعاً نحو بيته أمام استغراب ودهشة زملائه، الذين لم يفهموا في بادئ الأمر حقيقة ما حدث، وأسباب عدم إحضاره الكرة لهم، وهو يصرخ بأعلى صوته مرتعداً من الخوف «الغولة، الغولة»، إلى أن ارتمى في حضن والده الذي هدأ من روعه، وقلل من خوفه، وفهم ما يرمي إليه.

الطفل الذي عُقد لسانه، وارتعدت فرائصه، واهتز بدنه، شاهد هيكلاً عظمياً لشبه فتاة، شعرها كث ومنفوش، وأظافرها طويلة، وعيونها ذابلة، وعظامها تكاد تبرز من تحت جلدها، ملقاة كخرقة بالية في حوش مليء بالقاذورات والأخشاب، والقضبان الحديدية، تُحملق به أحياناً، وتطأطىء برأسها أحياناً أخرى، دون أن تنبس ببنت شفة، وكأن لسان حالها يستنجد به أن يفضح سرها، وأن يكون هو المخلص لها.

حين استجمع الطفل قواه، وسرد لوالده ما رآه، سارع الأخير لاستشارة بعض الجيران حتى لا يتحمل المسؤولية لوحده، إن كان في الأمر سراً «ما»، فوافقوه الرأي على اقتحام المنزل واستطلاع ما يحدث بداخله، فإما أن يعتذروا لصاحبه إن لم يجدوا شيئاً، وإما أن يبلغوا الشرطة لتتولى أمره إن كان هناك ما يستدعي ذلك.

وما أن دخلوا المنزل، حتى سدوا أُنوفهم، وأغلقوا عيونهم برهة من الزمن، فكانت هناك فتاة نحيفة بوجه شاحب، ترقد قسراً في الزاوية الخلفية لبيت شقيقها الأكبر، المكون من طابقين «خشة» منذ نحو أربعة عشر عاماً، وبجوارها بعض الحاجيات التي لا تصلح حتى للحيوانات لاستخدامها، تفوح منها ومن حولها رائحة العفن، كون المكان أشبه بمجمع حاويات للقمامة، لاحتوائه على بقايا طعام، وألواح من الأخشاب البالية، وجرادل فارغة، وقضبان حديدية، وأكياس من النايلون وغير ذلك الكثير.

سارع الجيران المفجوعين إلى إخبار الشرطة، التي هالها ما وقعت عليه عيونها، خاصة وأن الفتاة الأربعينية المنهك جسدها ترقد على لوح خشبي، وتحت سقف متهاوي لا يقيها برد الشتاء ولا حرارة الصيف، سرعان ما غطت وجهها بملاية حمراء بالية.

وحين استدعت الشرطة شقيقها الأكبر، المتهم باحتجازها من داخل بيته الخرساني المنمق والمكون من عدة طوابق، حيث يقطن هو وأسرته، وبجواره بيت شقيقه الأصغر الذي سبق وأن اعتدى عليها بالضرب عدة مرات، واستغل ثروتها لشراء سيارة شخصية، وهو كان على علم بما فعل شقيقه الأكبر، الأمر الذي يضعه أمام المسؤولية، لم يُحرك ساكناً، بل اعترف بحجزه لشقيقته من باب مسؤوليته عنها بعد وفاة والدها ووالدتها.

وفي هذا السياق يقول مدير مركز شرطة الشيخ رضوان في الحكومة المقالة الرائد بسام القوقا: «بدايةً جاءتني معلومة من أحد الأصدقاء، تقول بأنه يعرف عن احتجاز أحد الأشخاص لشقيقته في خشة خلف بيته لمدة تزيد عن ١٠ سنوات، حيث أوضح لي بعض الملابسات بشكل كامل، كما أخبرني أن احتجازها جاء بسبب الميراث والأرض التي لها نصيب كبير فيها، وأخبرنا أن البنت كانت خاطبة وحالتها جيدة ولم تكن لديها أية مشاكل نفسية».

وأضاف القوقا حين شعرنا بضرورة التحرك للتأكد من هذه القضية، قمنا بعمل الإجراءات الرسمية اللازمة واستصدار قرار من النيابة العامة لتفتيش البيت والتحقيق في حيثيات القضية، ومن ثم توجهنا بحضور وكيل النيابة لتفتيش البيت، وما أن وصلنا المنزل المحدد، وطرقنا الباب، ففتح لنا رجل في الخمسينات من عمره هو أخوها المتهم، فأطلعناه على قرار التفتيش.

وتابع: «حين دخلنا المنزل اكتشفنا مكان وجود الفتاة في مساحة لا تزيد عن مترين، وهي في وضع مزر للغاية، كونه أشبه بزريبة الحيوانات أو الدواجن، وهو مليء بالقمامة والألواح الخشبية والصواني البلاستيكية المحيطة بها، وزجاجات مياه فارغة، إضافة لسقف زينكو متهالك، تدخل منه الأمطار حال سقوطها في أي وقت، بينما كانت الأرضية عبارة عن مشتاحين خشبيين وعليهما فرشة اسفنجية مهترئة وبلا وجه».

وأشار القوقا إلى أن حال الفتاة أصبح أقرب للجنون بعد كل هذه السنوات، وعندما تقدمنا إليها لم تجب ولم تتحدث بكلمة واحدة، بل كانت تغطي وجهها من الخوف، وتنكمش على نفسها، لدرجة أن ركبتي قدميها كانتا تصل لعنقها، بينما كان شعرها كبيراً ومنكوشاً، حيث لا يوجد من يهتم بها، ما جعلنا نجري على الفور بعض الاتصالات مع أخواتها المتزوجات وعددهن ثلاثة، لكي نتعرف على الملابسات بشكل أكبر، ولكي يساعدننا في إخراج المجني عليها.

وأكد أنه بعد استدعاء سيارة إسعاف خاصة لنقلها إلى المستشفى، تم التحفظ على كل من له علاقة بالقضية، وهم أخوتها لإجراء التحقيق معهم حول ملابسات القضية التي هزت ضمير الرأي العام المحلي، مشيراً إلى أن شقيقها الأكبر أدلى بأقواله داخل غرفة التحقيق في مركز شرطة الشيخ رضوان بقلب متصلب، حيث لم تظهر عليه أي آثار للندم لما أرتكبه من جريمة بحق شقيقته الصغرى.

ونقل القوقا على لسان شقيقها القول: «أنا مش خايف، وأنا معملتش أشي غلط، وأنا بعترف إني أنا وأخوي الأصغر أخذنا حقها، لأنه البنت ليس لها حق في عرفنا، وكمان أخوي الثاني سرق منها ذهبها وباعه واشترى فيه سيارة خاصة به».

وقال القوقا بينما هو طلقها من خطيبها الذي هاجر لإحدى الدول الأوربية، كان يمنع أي أحد من زيارتها وخاصة أخواتها المتزوجات، اللاتي كنَّ يعرفن بما جرى معها، وإحدى أخواتها وخلال التحقيق معها أشارت، إلى أنها كانت تظن أن المجني عليها كانت تعيش في مخازن المنزل.

وأوضح أنه وبينما كانت تجرى التحقيقات، توجهت ابنة الجاني وهي تعمل محامية لمركز شرطة الشيخ رضوان، ليتضح أنها من الأشخاص المتهمين في القضية، بعدما أكدت أنها تعيش في المنزل نفسه، ما حدا بمدير المركز لاستصدار قرار من قبل النيابة لإجراء التحقيقات معها، لكنها حاولت الدفاع عن والدها من خلال إلقاء التهم على عمها وعماتها الذين لا يسألون عنها.

الجيران الذين هالهم ما شاهدوا من فظاعة المنظر، وما سمعوه من تفاصيل للجريمة، أكدوا لـ»صوت النساء»، أنه ومن خلال معرفتهم بالمجني عليها، فقد كانت في السابق تتمتع بصحة جيدة، ولم يكن لديها أي مرض نفسي أو حتى عضوي ليحصل لها ما حصل، وأنها كانت طبيعية للغاية، ولا تعاني من شيء، وقد خطبت أحد العائدين في بداية السلطة، لكن أخوتها أفسدوا خطبتها وفسخوا العقد، ما حدا بخطيبها الذي حزن عليها للهجرة من غزة والعودة من حيث أتى.

يُذكر أن الفتاة تم وضعها مؤقتاً في مستشفى الأمراض النفسية في حي النصر شمال مدينة غزة، للعلاج مما أُصيبت به من أمراض نفسية تراكمت مع السنوات الأربعة عشر، نتيجة تعرضها لصدمات ومواقف نفسية كثيرة، حيث سيتم وضعها فيما بعد في مستشفى الوفاء للتأهيل، لعمل إقامة دائمة لها في تلك المستشفى، بعد أن تم التواصل مع أهل الخير لتغطية تكاليف الإقامة.

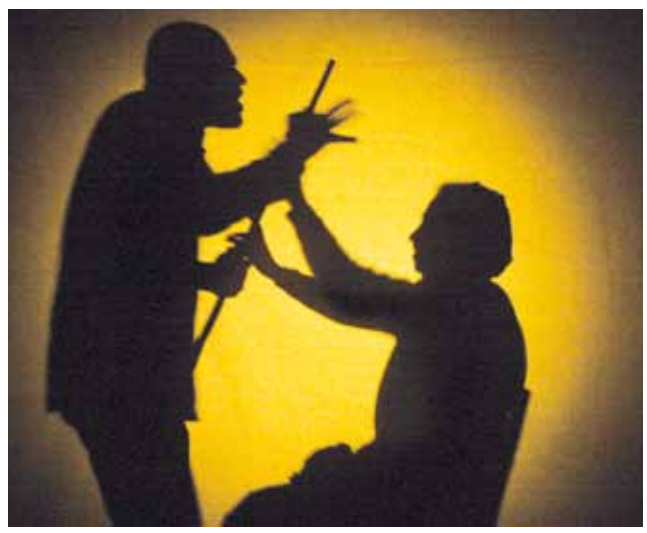

جحيم الظل

مسرحية تستثيرنا لنرفض بقوة إنتهاك حق المرأة في الميراث

رام الله - لبنى الأشقر

فتاة في العشرينات من العمر متعلمة وعازفة كمنجة، إبن عمها أربعيني العمر متزوج ولا يعرف من الحياة سوى غنمه وقطيع البقر الذي يرعاه ويشكل مصدر رزقه، يحاول إبن العم أن يتزوجها ويكتب أشعارا لا تتعدى كونها أبيات شعر في إحدى نعجاته من قطيع الغنم، الذي يملكه، يحاول إغراء إبنة عمه بالزواج منه.

مشهد ثان يطل علينا فيه حاج في الثمانينات من العمر يحكي قص إبنته صفية، التي فاتها قطار الزواج وهي تعمل من أجل الإنفاق على الأسرة المكونة من والدها العجوز واخيها المتزوج والعاطل عن العمل لسنوات عديدة، تقضي صفية ساعات الليل الطويل في تطريز الملابس، لتعطي ناتج عملها وتعبها لوالدها الثمانيني، من أجل الإنفاق على الأسرة وبناء طابق جديد لأخيها وزوجته، فلا يكتفي الوالد بأخذ نتاج تعبها بل يعمل على تسجيل البيت باسم الأخ، وعند وفاة الأب يقوم الأخ بحرمان الأخت من البيت إرضاء لزوجته.

فيما يحكي المشهد الثالث عن طمع الأخ في أرض اخته الأرملة التي تعيل أطفالها الثلاث ويحاول الإستيلاء على أرضها عن طريق شرائه بمبلغ بسيط، ترفض الأخت البيع أكثر من مرة فيتهمها أخيها بشرفها ويقتلها بهذ الحجة .

مشهد رابع وخامس هي مكونات «جحيم الظل» المسرحية التي قام بإنتاجها طاقم شؤون المرأة ونفذها مسرح الطنطورة خلال حملة يقوم بتنفيذها الطاقم حول الميراث، وتتناول المسرحية حق المرأة في الحصول على نصيبها من الميراث.

تتكون هذه المسرحية من خمسة مشاهد يتناول كل مشهد من حالة حرمان من الميراث مستقاة من واقع الشعب الفلسطيني.

وتترابط مشاهد المسرحية من خلال الممثل الرئيسي الذي يلعب دور الزوج والأخ و الأب والخال وابن العم في المشاهد المختلفة، وتصور المسرحية مدى حرص هذا الرجل على حصول زوجته على إرثها من أهلها ليستفيد منه بينما يحرم أخته التي تتحمل الأعباء المادية للمنزل من ميراث أبيها، فيما يحكي المشهد الأخير منها عن الأخ الذي يصل به الحد الى أن يخرج جثة أخته من القبر ليوقعا على أوراق بيع وشراء، في إشارة خطيرة من مخرج المسرحية الى عمق الظلم الذي وصلت اليه المرأة في مسألة حرمانها من الميراث.

فالمسرحية بمشاهدها الخمسة عززت المعنى لأهمية القيم الإنسانية وعدم تجرد الأفراد منها فالأخ الذي تجرد من انسانيته وقتل أخته من أجل الحصول على حصتها في الإرث، القى الضوء على هذا الواقع السوداوي الذي تعانيه النساء في مجتمعاتنا العربية وليس في مجتمعنا الفلسطيني فحسب.

جحيم الظل مسرحية ترتكز في تكوينها على المسرح التفاعلي ومسرح الظل حيث تعرض معظم المشاهد خلف ستار وما نراه هو ظل الممثلين\ات، وفي معظم الأحيان لا تخرج النساء من الظل الذي يعشن فيه.

المسرحية استطاعت أن تستثمر مشاعر الجمهور للتعاطف بقوة مع النساء المنتهك حقهن، وعبر تقنيات صوت وإضاءة أضافت أجواء واقعية أكثر على المسرحية. كما يتم نقاش المشاهد المختلفة وفكرة المسرحية مع الجمهور لإعطاء ردود الأفعال والاراء حول ما تم عرضه في المشاهد المختلفة، كما أن بامكان الجمهور اقتراح نهايات مختلفة للمشاهد.

ويعبر اسم المسرحية عن عدم قدرة النساء على الخروج من الظل الى النور في الحياة فيما يتحرك الرجل بحرية كبيرة.

يتم عرض المسرحية في مختلف محافظات الضفة الغربية حيث تم عرضها في مدينة الخليل وجنين وبيت لحم، كما سيتم عرضها في كل من نابلس وطولكرم على شرف الثامن من اذار.

«أرض النساء»

الضحك في زمن البكاء

علي أبو خطاب

يندرج فيلم «أرض النساء» لمخرجه جان شمعون، تحت بند الأفلام الوثائقية، التي توثق التجارب الحياتية الشخصية أو الجمعية لرمز ما، أو شعب يقطن في مكان ما ومر بتجربة تستحق التسجيل. لكن هذا الفيلم كاد أن يكون روائياً بحميمية السرد وعبقرية المخرج وتفاعل المتحدث، كما كانت البطولة لعدة أشخاص وأشياء، فالمخرج بأدائه الكلي في الفيلم ليخرج بهذه الصورة كان بطلاً، والرموز الأربعة من سهى وكفاح وفدوى وسميحة كن بطلات، والمكان ذاته في سجن الخيام ونابلس وشوارع فلسطين ولبنان كان بطلاً، وأخيراً الشعب الفلسطيني الذي مر بمأساة صبرا وشاتيللا ومعتقل الخيام وانتفاضة الحجر كان بطلاً. كان للتوثيق هنا خصوصية خاصة، حين الحديث عن تجربة امرأة في المعتقل ككفاح أو سهى، فهذه التجارب وهذا التاريخ الشفوي تحتاج الشعوب دوماً لتدوينها، لأنها أرشيف وذاكرة الوطن، أما عن تجربتي فدوى طوقان وسميحة خليل فهما تستحقان التسجيل أيضاً على المستوى السياسي والثقافي. في الجزء الأول للفيلم، والذي تتحدث فيه كفاح ثم سهى، نجد أنفسنا أمام حكاية فلسطينية من آلاف الحكايا المؤلمة، حيث التشريد واللجوء إلى لبنان، ثم المعاناة والمجزرة في صبرا وشاتيللا، ثم النضال والإعتقال في معتقل الخيام، واستطاع شمعون خاصة في حكاية فدوى، أن يجعل منها أشبه ما تكون بفيلم روائي قصير، حيث تزور صديقاتها وتعود لذكرياتها، وتزور مقبرة الشهداء حيث من عرفتهم من ضحايا المجزرة، كما تعود لجدران سجن الخيام وزنازينه البشعة، لتسترجع لحظات الضحك والألم. وإذا كان للمكان جمالياته حسب باشلار وعلى المستوى الفني للفيلم، فإنه فلسطينياً له عذاباته أيضاً، فالمخرج كان موفقاً حين لم يكتف بذاكرة شخصياته، بل عاد للأماكن نفسها التي جرت فيها الأحداث، لكن هذا كان له وقع مؤلم على الشخصية نفسها، وعلى المشاهد أيضاً. وبين الضحك والألم حيث المشاعر المتضاربة، كانت كفاح تحكي قصة نضالها في مراهقتها، وكيف أنهم رفضوا قيامها بأي عملية قبل تدريبها، ثم تعذيبها ومحاولة اغتصابها، بعد أن قبض عليها جيش لحد الموالي للاحتلال، وكانت تتذكر أيضاً حياتها في السجن، وكيف كان الضحك والغناء ممنوعين، وكانت الوحدة قاسية تذهب بالأسير إلى حالة من الهستيريا بالبكاء أو الضحك، لكن للسجن أيضاً ذكرياته اللطيفة، حيث كانت الفتيات يستخدمن شباك السجن كمرآة لتزيين حواجبهن، وحين تعلمن شغل الخياطة، والسجن دائماً كان مدرسة للفلسطيني يتعلم منه أشياءً جديدة، لكن أجمل الأمور كان في اقترانها بمعتقل مثلها أحبها وأحبته. وكألف ليلة وليلة أو كمسرحيات شكسبير، نجد حكاية داخل حكاية، وفي حكاية كفاح نرى حكاية سهى بشارة الشبيهة بحكايتها، حيث محاولتها اغتيال أنطوان لحد، واعتقالها في سجن الخيام أيضاً، كما نجد حكاية المصور الياباني الذي كان أول من صور مجزرة صبرا وشاتيللا. أما الجزء الثاني من الفيلم فكان يسير بشكل متواز مع حكاية كفاح، وهو حكاية سميحة خليل المناضلة، التي حاربها الاحتلال وحاربته، وأسست جمعية إنعاش الأسرة، التي كان لها دورها النضالي والمجتمعي، بل والإبداعي أيضاً، حيث كانت تنشر مجلة «التراث والمجتمع»، التي ساهمت في توثيق الذاكرة الفلسطينية، وكانت امرأة تحب السلام، وتقول أنها كانت تريده، لكن الاحتلال كان يريد الحرب. والجزء الثالث والأخير الذي كان يسير أيضاً بشكل متواز مع الحكاية الأولى، هو حكاية الشاعرة فدوى طوقان، التي عانت من حبسها في بيت أهلها، وكبت إبداعها حتى أخذ أخوها الشاعر إبراهيم طوقان بيدها إلى حرية الكلمة، ثم استطاعت أن تكون معروفة على المستوى الفلسطيني والعربي، رغم حصار العادات والاحتلال.

سمى المخرج فيلمه «أرض النساء»، وربما يقصد فلسطين، رغم أن فدوى وسهى لا تستطيعا القدوم إلى الوطن، إلا أن الوطن في الفيلم يأتي إليهما، وذلك عبر أستاذة الحركة النسوية في جامعة بيرزيت، وهذا العنوان هو ما يجمع بينهما، فهما رموز نسوية فلسطينية في المجال السياسي والثقافي، ومن أجيال مختلفة، ومن الداخل والخارج، حسب التسمية التي ابتلينا بها بعد أوسلو.

وأخيراً أود أن أشير بلا تعليق، لما فعله حزب الله في سجن الخيام، حيث حوله لمتحف ذاكرة وطني للأجيال القادمة، في حين أننا لم نفعل المثل مع سجن سياسي شهير في غزة، شهد عذابات آلاف المناضلين طوال ٣٨ سنة من الاحتلال، هو سجن السرايا المعروف.

قلق الولادة الطبيعية؟

هل تشعرين بالقلق من موعد ولادتك؟ هل فكرة ولادتك تؤرقك وتزيد من نبضات قلبك؟ لا تدعي الوساوس وتجارب الأخريات تصيبك بالاحباط، هذه النصائح من دليل الولادة الطبيعية ستساعدك في تخطي قلق الولادة الطبيعية وتزيدك معرفة وقوة.

دعينا نواجه الأمر، يمكن أن تكون الولادة الطبيعية مؤلمة، ولكنها حالة فردية وتجربة شخصية، بعض الأمهات قد يلدن دون المرور بطقوس الولادة المخيفة والمؤلمة، وبعض الأمهات قد يحتجن إلى بعض الدعم المعنوي أو حتى الطبي لتسهيل عملية الولادة، لذا لا تتركي تجارب الأخريات تؤثر بك.

إذا كنت ترغبين في الولادة بشكل طبيعي فتحية لك، لأن الولادة الطبيعية هي جزء من المهارات التي خصنا بها الله عز وجل. أولاً ابحثي عن شخص خبير يقدم لك الدعم والمعلومات الصحية والمناسبة لحالتك. هناك صفوف خاصة لتدريب الأمهات المقبلات على الولادة على التنفس، وضعية الولادة المناسبة، والتمارين الخاصة لتليين العظام والعضلات في الحوض. حاولي البحث عن مراكز متخصصة في منطقتك، أو تصفحي الانترنت للبحث عن نصائح من هذا النوع. لقد منحنا الله الأدوات اللازمة للولادة طبيعياً. عندما نثق بأجسامنا، ونشجع أنفسنا على مواجهة الولادة كعملية طبيعية في دورة الحياة. عندها سنتخطى مخاوفنا ونلد بدون توتر أو خوف.

هل تعلمي بأن هناك عدة وضعيات مختلفة للولادة الطبيعية؟ للأسف يقوم الأطباء في المستشفيات بشكل تقليدي بالالتزام بطريقة الوضع الأكثر سهولة لهم، وهي الاستلقاء على الظهر أو الالتفاف على شكل حرف سي. لكن لسوء حظ الأمهات، هذه الوضعية لا تعمل فقط ضد الجاذبية، لكنها تحدد مخرج الحوض بحدود ٣٠٪، وتضع إجهاداً غير ضروري على أسفل الظهر، ويمكن أن تسبب تراجعاً في معدل نبضات قلب الجنين، وأشكال أخرى من الضيق الجنيني. وضع الولادة السيء يمكن أن يؤدي إلى مجموعة من التعقيدات والتدخلات غير الضرورية، مثل التمزق، الشق الجراحي، شفط الجنين والولادة القيصرية. عندما يسمح للأمهات بحرية الحركة واستعمال وضعيات الولادة الفعالة (مثل القرفصاء، الاستناد على اليدين الركب، الوقوف، والاضطجاع على الجانب) والتي تعمل مع الجاذبية وليس ضدها، تقل الحاجة للتدخلات الطبية، ويقل الضغط النفسي والإجهاد العضلي، وبالتالي تصبح عملية الولادة أسهل واقل ألماً.

هو 9 هي

امرأه من تمر هندي

شوقية عروق منصور

عن الحوار المتمدن

لم يعد أمامها إلا أن تضع الطربوش الأحمر على رأسها، نظرت في المرآة، اخترقت الشبح الأنثوي المبتسم، وتغلغلت في ذرات الفضة اللامعة التي تحضن خوفها، كيف سيكون رد فعل الناس؟ هربت الإجابة إلى فضاء مشغول بحيرة ملفوفة بالحاجة للعمل، على صفحة المرآة امرأة ترتدي الشروال وسترة حمراء مزخرفة، مطرزة بخيوط مذهبة، وعليها الآن أن تضع الطربوش على رأسها حتى تكتمل صورة الفتاة، التي عليها أن ترضي صاحب المطعم الذي تردد في فصلها من العمل، ووجد أن بيع شراب التمر الهندي أمام باب المطعم وعلى حافة الرصيف، قد يحول دون فصلها الذي سيؤدي بعائلتها إلى الجوع.

نظر إليها صاحب المطعم، ها هي الفكرة التي كانت مستحيلة، تنزل إلى الشارع وتتجسد بامرأة، ستبيع شراب التمر هندي مهما كانت تعليقات المارة، يكفي أنها وفرت للعائلة منفذاً للعيش، نادى على أحد العمال وطلب منه الإبريق النحاسي الذي يمتلىء بشراب التمر هندي، رأت الإبريق النحاسي الضخم قادماً، فخافت من الدائرة النحاسية التي يتوسطها الحزام الذي ستربطه حول خصرها، عنق الإبريق الذي سينساب منه الشراب بمثابة الشبح الذي غرس في قلبها طعنة الوجع الخفي. وقفت على حافة الرصيف، على ظهرها الإبريق النحاسي المليء بشراب التمر هندي، الطربوش على رأسها يشعرها بأنها فتاة مضحكة أشبه بالمهرجة، خجلت، حاولت تغطية وجهها، لكن الطربوش يميل تارة إلى اليمين وتارة إلى اليسار، ضربت الطربوش بقبضة يدها فضغطته حتى التصق بجلدة رأسها، تأوهت، فالضربة أوجعتها، شعرت أن رأسها يعاني من ثقل، لا تعرف، هل من الطربوش أم من شدة الخجل؟ أشار لها صاحب المطعم من النافذة بإصبعه، عليها أن تدق بالصاجات النحاسية حتى يصل صدى رنينها إلى آخر الشارع ويسمعها المارة.

وقفت، صوت الصاجات النحاسية خافت، عاد صاحب المطعم وأشار إليها بأن يكون الرنين أعلى، قرأت في عينيه الغضب ولمحت بوادر الطرد.

تلاشى الخجل وحل محله الانتظار الكئيب، أمسكت بالكأس البلاستيكي على أمل أن يمتلئ وتبيعه لأول عطشان أو عطشانه، مرت عدة دقائق، لا أحد ينظر إليها، كأنها غير موجودة.

مر بائع تمر هندي، وقف أمامها، حدق بها، اغتصبت ابتسامة افترشت ذلاً على ذقنها التي ارتجفت، البائع لم يخف دهشته، ابتسامتها تحاول جره إلى الابتعاد عن المكان، لكن هو أصر على الوقوف، لأنه اعتبر وقوفها في هذا المكان، قمة التحدي له ولشرابه، واخذ يتمتم، عشنا وشوفنا، نسوان آخر زمن.

لقد توقعت كل شيء، شتائم، استخفاف، معايرة، ستتحمل وتصمت، فهي بحاجة إلى أي عمل.

(تربية أرملة)، سمعتها أول مرة من فم عمها حين أصرت أن تعمل في أحد المصانع، ثم تكررت حتى أصبحت موالاً يتباهى عمها في غنائه الرجولي المتباهي كالمعتاد، ثم طور الموال فصار ينادي عليها (بنت الأرملة)، وكلما سمعته ازدادت في عنادها، لأنه لا يرحم فقرهم، وأمها تردد لا برحمك ولا بخلي رحمة ربنا تنزل عليك. قتل والدها بعد أن سقط عن سطح عمارة كان يعمل في بنائها، ويقال إن أحد العمال دفعه عن السطح، وهناك رواية أخرى تقول، أن الذي دفعه كان المقاول المسؤول، وقد كان يهودياً، وأراد الانتقام من العرب، بعد أن قتل ابن شقيقه في عملية تفجيرية.

كان عمرها آنذاك خمس سنوات، وشقيقتها لم تتجاوز السنة، ولم تتزوج أمها، مع أن الجميع راهن على زواجها، لأن لا أحد سيساعدها في المصاريف وتربية البنات. لم تتعلم سوى للصف الخامس، وبدأت تساعد والدتها في العمل، في تنظيف البيوت وفي قطف الزيتون وفي الخياطة وفي مصنع للشراب، آخر مرة تم فصلها من مصنع الشراب، قررت الانتحار، فماذا ستعمل أمام الديون المتراكمة، لكن تراجعت خوفاً من كلام الناس، الذين لن يصدقوا أن الانتحار وراءه قصة ثانية. عندما قرأت الإعلان أو الورقة المثبتة على واجهة المطعم الزجاجية، والتي يطالب فيها صاحب المطعم بعمال، قررت أن تسأله إذا كان بحاجة إلى عاملة أيضاً، الدهشة سيطرت على ملامحه عندما سألته، لكنه وجد فيها شيئاً جديداً، شجاعة امرأة ما زالت مغطاة بطبقة من الخجل البكر والعناد المثير.

عملت في مطبخ المطعم، ولكن أراد صاحب المطعم استغلال ما تبقى من حاجتها للعمل، وقد تفتق ذهنه عن بيع شراب التمر هندي أمام المطعم، واختار ليلة رأس السنة لكي تبدأ في بيع الشراب.

ما زال الرجل الذي يبيع التمر هندي واقفاً أمامها، مباراة خفية بينهما، من سيبيع أولاً، الناس تمر أمامهما، تنظر إليها وتنظر إليه، أحدهم همس لرجل آخر (الزلام بطلوا يستحوا، مشغل مرتوا معاه في بيع الشراب)، ضحكت هي، أما هو فركض وقال للرجل (هاي مش مرتي)، الغضب يفترش أصابع الرجل المرتعشة، التي عجزت عن رنين الصاجات، لم تهتم هي، واعتبرت الساحة حلبة مصارعة بينهما، وأخذت أصابعها تضرب بالصاجات، كأنها تريد أن تؤكد له أنها تسيطر على الساحة.

لم يسمح لها بالانتصار عليه، هجم عليها بغتة وانتشل الإبريق من وسطها وسكبه على الأرض، نظرت إلى الشراب المسكوب، جن جنونها فهجمت عليه وأسقطته على الأرض، فقام هو بشدها فسقطت، وبدأ الناس يتحلقون حولهما ويضحكون عليهما، نظرت من بعيد، فرأت صاحب المطعم يضحك عليهما، قامت وشروالها يقطر شراباً، أمسكت بالإبريق الفارغ وتوجهت نحو باب المطعم الذي كان يسده صاحب المطعم بقامته، ألقت بالإبريق على صدره وقالت بتصميم (مليه كمان مرة). وقفت على الرصيف، ولم تعد تكتفي برنين الصاجات، بل أخذت تنادي (شراب تمر هندي)، أما بائع التمر الذي سكب شرابه على الأرض، فقد وقف وإبريقه يئن من بقايا الشراب، الذي تحول إلى خليط من الغبار والشراب.

هموم عادية!!؟

بقلم: عطاف يوسف

نيسان أجمل الشهور

لا أفشي سراً عندما أقول أنني أعشق الربيع أينما كان، وبشكل خاص في فلسطين، وفي الجانية بالتحديد، حيث تتلون الأرض بأضعاف ألوان قوس قزح، الذي لطالما أثار البهجة في نفسي كلما ظهر في السماء، منذ كنت طفلة صغيرة وحتى اليوم.

هذه السنة أتيحت لي الفرصة أكثر من مرة لرؤية قوس قزح، ومرة واحدة كان مزدوجاً، فكان جماله لا يوصف، وشعرت بإحساس غريب فيه أمل. كان ذلك الحدث قد ترافق مع بدء ثورة شباب ميدان التحرير في مصر، وما هي إلا أيام قليلة حتى انتصرت الثورة المصرية، وأطاحت بمبارك وشلته وأقصتهم بعيداً. صحيح أنني لا أحب أن يستلم العسكر مقاليد الحكم، وأخشى من تشبثهم به لعشرات السنوات، كما حصل في العديد من البلدان العربية، التي جاء زعماؤها بانقلاب عسكري، وظلوا الحاكمين بأمرهم لعشرات السنوات، كما حصل في ليبيا والسودان وسوريا، وبعضهم لم تكفهم السنوات الطويلة من الحكم بعد الانقلاب، بل قاموا بتكييف الدستور على مقاسهم، ليورثوا أبناءهم الحكم الجمهوري، رغم أن ذلك يشكل مهزلة تاريخية لم نرها سوى في العالم العربي، وربما في بعض دول أفريقيا، التي لا زالت تحبو نحو النمو.

في مصر وتونس، يبدو أن الأمور لن تعود إلى الوراء، ومن أسقطوا زين العابدين ومبارك، لن يكتفوا بذلك، وهم حذرون وواعون ومصممون على التغيير الشامل، وهم مستعدون في أي لحظة للخروج إلى الشوارع مرة أخرى، للحفاظ على ما أنجزوه، ولمتابعة الطريق لإنجاز ما تبقى من مطالب رفعها المتظاهرون في الدولتين، ولن يسمحوا لا للجيش ولا لفلول الأنظمة السابقة، بالالتفاف على مطالبهم.

آذار حسم الوضع في مصر، فهل سيحسم نيسان الوضع في ليبيا وفي سوريا واليمن، لتتفتح آخر أزهار الربيع في تلك البلدان، لمَ لا يتعظ الحكام في هذه البلدان ويستفيدون من تجربة تونس ومصر؟ أم أنهم مصرون على الاستمرار في سفك دماء شعوبهم، وفي النهاية لن تحميهم قلاعهم العزيزية وفي غيرها من ثورة الشعب، فهل سيكونون بقدر المسؤولية ليحقنوا دماء المئات الذين يقتلون يومياً في الدول الثلاث، ومتى سيفهمون أن القمع الشرس الذي يواجهون به شعوبهم لن يجدي نفعاً، بل سيزيد ثورات شعوبهم شراسة، فالعنف يجر العنف، والدم يستجلب الدم، يكفيهم ما جمعوه من أموال، ويكفيهم أنهم حكموا شعوبهم بالسيف والنار دون رضاها لعشرات السنوات، فليرحلوا فيريحوا ويستريحوا.

نحن في فلسطين بدأنا في ١٥ آذار تحركاً رفع شعار إنهاء الانقسام، لكنه لم يستمر لعوامل كثيرة، أو لم يشهد الزخم المطلوب الذي يستحقه هكذا شعار، ونحن كان الله في عوننا، فإذا كانت الشعوب التي قامت بالثورات أمامها تحد واحد، وهو اسقاط النظام، فنحن لدينا الكثير من التحديات، أولها اسقاط الاحتلال وإنهاء الانقسام وإيقاف غول الاستيطان، الذي التهم معظم الأراضي الفلسطينية، وما لم يتم بناء البيوت عليه للمستوطنات، تم تخريبه بإطلاق سيول المجاري والمياه العادمة، التي أحرقت الأرض وما فيها من شجر، والنفايات السامة التي يتم التخلص منها بدفنها في الأراضي الفلسطينية، كل ذلك يتطلب منا العمل على أكثر من صعيد، لكن علينا أن نركز اهتمامنا في المرحلة الحالية على رفع شعار إنهاء الانقسام، لأننا لا نستطيع مجابهة الاحتلال والاستيطان ونحن منقسمين.

أما على صعيد حقوق النساء فلا زال المشوار أمامنا طويل وشاق، فلا زالت النساء تقتل بحجة الشرف، ولا زالت النساء تسجن في زرائب الحيوانات لأنهن تجرأن وطالبن بميراثهن الذي يحرمن منه فقط لأنهن نساء، ولا زالت الفتيات يتزوجن وينجبن ويحرمن من التعليم، تحت سن الثامنة عشر، لكن في المقابل هناك وردة تفتحت في حقل الأشواك، فقد تم لأول مرة انتخاب امرأة لمنصب الأمين العام لحزب فلسطيني، فقد انتخبت زهيرة كمال أميناً عاماً لحزب فدا، فألف مبروك لزهيرة، ولكل نساء فلسطين.

itaf1957@yahoo.com

طاقم شؤون المرأة

للإتصال أو للمراسلة

المشرفة العامة : سريدا حسين

المحررة المسؤولة: لبنى الأشقر

شارع الإرسال – مركز عواد

ص.ب : ٢١٩٧ رام الله

هاتف : ٢٩٨٦٤٩٧ – فاكس: ٢٩٦٤٧٤٦

بريد الكتروني: (watc__media@palnet.com)

الآراء الواردة في الصحيفة تعبر عن رأي اصحابها

تطبع في مطابع الايام

بدعم من

حركة من اجل السلام

Junta de Comunidades de Castilla-La Mancha